م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/557

قضايا الاقتصاد السوري - أزمة الطاقة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 557,

Syrian economic issues - the energy crisis

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 21 كانون الأول، 21 December 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/557
قضايا الاقتصاد السوري - أزمة الطاقة
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 21 كانون الأول، 21 December 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 557,
Syrian economic issues - the energy crisis
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/557

قضايا الاقتصاد السوري - أزمة الطاقة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 557,

Syrian economic issues - the energy crisis

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 21 كانون الأول، 21 December 2025

Contents

1 - تطور قطاع الكهرباء في سوريا.. خط زمني من النهضة إلى الدمار 6
يشكّل قطاع الكهرباء في سوريا أحد أبرز القطاعات الحيوية التي عايشت تحولات كبيرة منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم، متأثراً بمراحل التأسيس، ثم التوسّع، وصولاً إلى التراجع الحاد بسبب الحرب وتداعياتها.

2 - أسعار الكهرباء في سوريا بعد الزيادة.. وهذا موعد التطبيق 10
شهدت أسعار الكهرباء في سوريا زيادة رسمية، في إطار خطط الحكومة لإجراء إصلاح شامل لقطاع الطاقة، من أجل تأمين الخدمة على مدار الساعة للمواطنين. وجاء قرار الحكومة بتعديل تعرفة الكهرباء في سوريا، خطوة لمواجهة نزيف خسائر القطاع التي تصل إلى مليار دولار سنوياً، بما يدعم جهود إعادة الإعمار.

3 - موعد الزيادة الجديدة بأسعار الكهرباء في سوريا 14
ترقب الأوساط الاقتصادية والمواطنون، تطورات أسعار الكهرباء في سوريا، إذ أكدت مصادر في وزارة الطاقة أن العمل بالتعرفة الحالية سيستمر لمدة 6 أشهر فقط قبل مراجعتها مجدداً، في ضوء تكلفة الوقود المستورد لمحطات التوليد.

4 - مسح يرصد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا ودور تاريخي لقطر والسعودية 17
تشهد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال الأشهر الـ9 الأولى من 2025 تحولاً جذرياً في توجهات البلاد نحو إعادة بناء منظومتها الطاقية بعد سنوات من الحرب، إذ سعت دمشق إلى جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية لتعزيز البنية التحتية للكهرباء.

5 - الكهرباء في سوريا تتلقى منحة بـ146 مليون دولار من البنك الدولي 20
تلقّى قطاع الكهرباء في سوريا دعماً من البنك الدولي، في خطوة من شأنها حلحلة أزمات أحد أهم القطاعات الحيوية، وإنعاش الاقتصاد، وبث روح الأمل في البلاد التي أنهكتها الصراعات طيلة 14 عاماً.
6 - إنتاج الكهرباء في سوريا والعراق ولبنان.. أرقام تكشف حقائق صادمة (تقرير) ... 23
يتشابه وضع قطاع الكهرباء في سوريا بشكل كبير مع الأوضاع في كل من العراق ولبنان، ولكن ما يجعل المعاناة السورية أكبر هو حجم الدمار الذي تشهده البنية التحتية للقطاع.
7 - عدد ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا.. إعلان عاجل من وزارة الطاقة 27
من المتوقّع أن يشهد عدد ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا ارتفاعاً وشيكاً، بعد إعلان رسمي من وزارة الطاقة يؤكد وصولها إلى 10 ساعات يومياً خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في خطوة تُمثّل بداية تحوّل نوعي في القطاع بعد سنوات من التراجع الحاد.
8 - كيفية توليد الكهرباء في سوريا.. 3 مصادر رئيسة (تقرير) 30
كيفية توليد الكهرباء في سوريا.. سؤال يراود الكثيرين ممن يسمعون ليل نهار عن أزمة الطاقة التي تضرب الدولة منذ سنوات طويلة، وتتواصل الجهود مؤخراً لحلها بعدما تسلّمت مقاليد الأمور حكومة جديدة بعد سقوط نظام الأسد.
9 - قطاع الكهرباء في سوريا.. أرقام ترصد الأزمة الخانقة 32
يعيش قطاع الكهرباء في سوريا أزمة خانقة، وسط تدهور كبير بالبنية التحتية وعدم القدرة على توفير الأموال اللازمة لإصلاحها، أو استيراد الوقود للمحطات التي لا تزال قائمة.
10 - قطاع الكهرباء في سوريا يحتاج 40 مليار دولار.. ودولتان عربيتان في مقدمة الداعمين (حوار) 37
يعاني قطاع الكهرباء في سوريا من تهالك البنية التحتية، سواء في خطوط النقل أو التوزيع، إلى جانب محطات الكهرباء التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وعاجلة. وتتطلع سوريا في عهدها الجديد بعد سقوط نظام بشار الأسد، إلى جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، خاصة في قطاع الطاقة، وتحديداً الكهرباء.

11 - سوريا تعلن موقفها من استيراد النفط السعودي وتفعيل خط الأنابيب العراقي44
أعلنت سوريا موقفها بوضوح من استيراد شحنات نفط خام من العراق أو السعودية، في إطار العلاقات التي تبنيها الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع. كما أوضحت موقفها من إمكان تفعيل خط أنابيب النفط الخام الذي يربط بينها وبين العراق، والاستيراد من خلاله في الوقت القريب.
12 - سفن الكهرباء القطرية والتركية لن تصل سوريا قريباً (خاص) 45
محطة كهرباء غائمة تابعة لشركة كارباورشيب التركية- الصورة من موقع الشركة من غير المرتقب أن تصل سفن الكهرباء القطرية والتركية إلى سوريا في وقت قريب، على الرغم من مرور ما يزيد على شهرين منذ إعلان تجهيزها للوصول إلى البلد الذي يشهد أزمة كبيرة في قطاع الطاقة.
13 - قطاع الكهرباء في سوريا يتلقى دعماً جديداً.. هل تُغير تركيا المشهد المأزوم؟..... 48
في ظل النقص الحاد الذي يعانيه قطاع الكهرباء في سوريا، أعلنت أنقرة خطوة جديدة قد تسهم في تغيير معادلة الطاقة بالبلاد، عبر تزويدها يومياً بـ6 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي، في إطار خطة لدعم تشغيل محطات التوليد، وعلى رأسها محطة حلب.
14 - أفريقيا تقود اكتشافات النفط والغاز في العالم (تقرير) 51
ارتفعت أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية على أساس سنوي، خلال سبتمبر/أيلول 2025، بقيادة أفريقيا، بحسب تقرير حديث، حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/557

قضايا الاقتصاد السوري - أزمة الطاقة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 557,

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 21 كانون الأول، 21 December 2025

1 - تطور قطاع الكهرباء في سوريا.. خط زمني من النهضة إلى الدمار

سامر أبووردة، 2025-06-08

يشكّل قطاع الكهرباء في سوريا أحد أبرز القطاعات الحيوية التي عايشت تحولات كبيرة منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم، متأثراً بمراحل التأسيس، ثم التوسّع، وصولاً إلى التراجع الحاد بسبب الحرب وتداعياتها.

ووفقاً لتقصٍّ زمني أجرته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، بدأ الاعتماد على قطاع الكهرباء في سوريا بصورة بدائية، ثم تطورت بنيته تدريجياً من خلال محطات صغيرة وكهرومائية، قبل أن تتسارع وتيرة الإنتاج والتوزيع مع عقود ما بعد الاستقلال.

لكن تلك الخطوات لم تكن كافية لتكوين بنى تحتية مرنة تواكب التغيرات، ما جعل القطاع هشاً في مواجهة الأزمات الكبرى.

ورغم امتلاك سوريا مجموعة من المحطات الكبرى بقدرة إنتاجية مهمة نسبياً، فإن قطاع الكهرباء يعاني اليوم فجوة واسعة بين القدرة الإنتاجية المتاحة وحجم الطلب، وسط تآكل البنية التحتية وشحّ الموارد المالية والفنية.

وتعكس الخطط الحكومية الأخيرة حاجة ماسة إلى إعادة إعمار شاملة تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات.

ومع استمرار العجز في إنتاج الكهرباء، واستنزاف المحطات وتكرار الأعطال، يُسجَّل تراجع في ساعات التغذية الكهربائية اليومية، ما ينعكس مباشرة على النشاط الصناعي والحياة المعيشية في مختلف المحافظات.

بداية قطاع الكهرباء في سوريا

تعود بداية قطاع الكهرباء في سوريا فعلياً إلى عام 1904، حين جُهّز المسجد الأموي في دمشق بمولّد ديزل صغير.

وفي عام 1906، أُنشئت أول محطة كهرومائية على نهر بردى لتغذية المدينة القديمة، ثم شهد عام 1929 إنارة فندق بارون في حلب بمولّد ألماني، ولاحقاً مُدّت الشبكات إلى بعض الأحياء المجاورة، مثل الجميلية والسبيل والمشارقة.

تأميم قطاع الكهرباء في سوريا

في خمسينيات القرن الماضي، شهد قطاع الكهرباء في سوريا توسعاً تدريجياً، فدخلت الكهرباء إلى أغلب المدن الرئيسة، بالتزامن مع تأميم الشركات الأجنبية.

إلا أن انتشار الشبكات إلى القرى والمناطق النائية بقي محدوداً، إذ إنه حتى عام 1984، لم تكن الكهرباء قد وصلت إلى 35% من القرى، بسبب نقص الكوادر، وقلة التمويل، والتحديات اللوجستية المتعلقة بتضاريس البلاد وتوزيع السكان.

محطة كهرباء في سوريا - أرشيفية

وتواصل تطور قطاع الكهرباء في سوريا خلال الثمانينيات والتسعينيات، مع إنشاء محطات توليد جديدة، لكن القطاع واجه تحديات تقنية كبيرة، أهمها ارتفاع نسبة الفاقد الفني نتيجة تهالك الشبكات، التي بلغت 28%، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 6 و10%.

كما لم يواكب تطور الطلب على الكهرباء إجراءات ترشيد فعّالة، ما عمّق فجوة العرض والطلب.

تأثير الصراع في قطاع الكهرباء السوري

بحسب بيانات عام 2010، كانت القدرة الإنتاجية الاسمية لمنظومة الكهرباء السورية نحو 9 آلاف و344 ميغاواط، إلا أن الإنتاج الفعلي لم يتجاوز 7 آلاف و200 ميغاواط، في حين بلغ الطلب الأقصى 8 آلاف و600 ميغاواط.

وتخطى الفاقد في النقل والتوزيع 20%، في حين كانت المعدلات العالمية تتراوح بين 6 و10%، ما يشير إلى ضعف كفاءة الشبكات.

ونتيجة لأكثر من 13 عاماً من الحرب، تعرّض قطاع الكهرباء في سوريا لأضرار جسيمة، إذ خرجت عن الخدمة 3 محطات كبرى (حلب، وزيزون، والتيم) بقدرة 1706 ميغاواط، أي ما يمثّل 18% من إجمالي الإنتاج قبل الحرب.

كما تضررت وسُرقت مئات المحولات، وخُرّبت مراكز توزيع وخطوط نقل رئيسة، لا سيما ذات التوتر العالي، وتُقدّر قيمة الخسائر الإجمالية التي لحقت بالبنى التحتية للقطاع بنحو 35- 40 مليار دولار.

تدمير محطة زيزون الحرارية لتوليد الكهرباء - أرشيفية

فجوة إنتاجية

حالياً، تصل القدرة الفعلية المتاحة لإنتاج الكهرباء إلى 2300- 2600 ميغاواط، في حين يبلغ الطلب اليومي 9 آلاف ميغاواط، ما يعني وجود فجوة إنتاجية تزيد على 6 آلاف ميغاواط، ما أدى إلى تراجع شديد في ساعات التغذية الكهربائية، لا سيما في المناطق السكنية، إذ لا تتعدى 4 إلى 6 ساعات يومياً.

ورغم الإصلاحات الجزئية، ما تزال قدرات التوليد الفعلية منخفضة، إذ تعتمد 85% من المحطات على الغاز والفيول، وكميات الوقود غير مستقرة.

محطات الكهرباء السورية

على صعيد محطات الكهرباء السورية، فإن عدد المحطات الرئيسة 14، أبرزها:

محطة دير علي :الأكبر حالياً، بقدرة 1500 ميغاواط، منها 750 ميغاواط جديدة أُدخلت تدريجياً بين 2011 و2019.

محطة جندر :تعمل بتقنية الدورة المركبة، بقدرة 1290 ميغاواط.

محطة حلب الحرارية :أُعيد تشغيل العنفة الخامسة منها في 2022 بقدرة 200 ميغاواط.

محطات سد الفرات وتشرين والبعث :تولّد مجتمعة أكثر من 1500 ميغاواط عند التشغيل الكامل، لكنها بحاجة إلى صيانة مستمرة.

محطات الساحل (بانياس، والزارة، ومحردة) :تعتمد على الفيول أو الغاز، وتبلغ قدرتها الإجمالية أكثر من 2000 ميغاواط.

محطة دير علي الحرارية - الصورة من موقع مجلس الوزراء السوري

تحديات شبكة نقل الكهرباء

تمتلك سوريا نحو 5 آلاف و719 كيلومتراً من خطوط نقل 230 كيلو فولت، و1594 كيلومتراً من خطوط 400 كيلو فولت.

وأدى الدمار إلى خسائر في الخطوط والمحولات، ما رفع نسبة الفاقد الفني وغير الفني إلى أكثر من 30%.

وقال مصدر رسمي في وزارة الكهرباء، إن "أعمال التأهيل جارية ضمن الإمكانات، مع إعطاء أولوية للمحطات الحيوية وخطوط النقل الرئيسة، لكننا نحتاج إلى تمويل يتجاوز 10 مليارات دولار لإعادة الشبكة إلى كفاءتها السابقة."

تكلفة تعافي قطاع الكهرباء السوري

وفق التقديرات الرسمية، فإن إصلاح محطات التوليد، وشبكات النقل، ومراكز التحويل، يتطلّب استثمارات تتجاوز 39 مليار دولار بحلول عام 2030، تشمل 18 مليار دولار لإعادة الإعمار، و21 ملياراً للتوسع المستقبلي.

كما تحتاج الحكومة إلى دعم مالي كبير لتغطية تكاليف التشغيل التي بلغت خلال الأعوام الأخيرة أكثر من 1.5 مليار دولار سنوياً.

يقول مصدر في الشركة العامة لنقل الكهرباء: "صيانة محول واحد من سعة 230/400 كيلو فولت تتطلب 24 مليون دولار، في حين يبلغ سعر الكيلومتر الواحد من خطوط التوتر العالي نحو 120 ألف دولار."

عمال يصلحون أعطالاً بشبكة توزيع الكهرباء في سوريا - الصورة من موقع وزارة الكهرباء السورية

الخلاصة..

يُظهر استعراض الخط الزمني لقطاع الكهرباء في سوريا مساراً طويلاً من التطور، تعرّض لنكسة حادة بعد 2011، وما يزال في مرحلة التعافي البطيء.

وبين واقع القدرة الإنتاجية المنخفضة، والفجوة بين العرض والطلب، وارتفاع الخسائر، يبدو أن استعادة التوازن الكامل في القطاع لن تتحقق دون دعم مالي وتقني دولي واسع النطاق.

https://attaqa.net/2025/06/08/%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1-%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%ae%d8%b7-%d8%b2%d9%85%d9%86%d9%8a-%d9%85%d9%86/

2 - أسعار الكهرباء في سوريا بعد الزيادة.. وهذا موعد التطبيق

ياسر نصر، 2025-10-30

محطة كهرباء في سوريا - أرشيفية

شهدت أسعار الكهرباء في سوريا زيادة رسمية، في إطار خطط الحكومة لإجراء إصلاح شامل لقطاع الطاقة، من أجل تأمين الخدمة على مدار الساعة للمواطنين.

وجاء قرار الحكومة بتعديل تعرفة الكهرباء في سوريا، خطوة لمواجهة نزيف خسائر القطاع التي تصل إلى مليار دولار سنوياً، بما يدعم جهود إعادة الإعمار.

وحسب وثيقة حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فقد عُدِّلَتْ أسعار الكهرباء في سوريا، وفق 4 شرائح أساسية تراعي الاستهلاك، ومن المقرر بدء تطبيق التعرفة الجديدة يوم السبت 1 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وقال وزير الطاقة السوري محمد البشير في تغريدة عبر حسابه في إكس: "يُعدّ تعديل تعرفة الكهرباء خطوة أولى وأساسية في مسار إصلاح منظومة الكهرباء في سوريا، إذ يشكّل مدخلاً لتحسين كفاءة القطاع وتعزيز استدامته."

وحسب تصريحاته أيضاً، سيتبع هذه الخطوة عدد من الإجراءات الفنية والتنظيمية تشمل زيادة القدرة الإنتاجية من خلال مشروعات توليد جديدة، وتركيب العدّادات الذكية لضبط الاستهلاك وتحسين التحصيل، إلى جانب تطوير شبكات النقل والتوزيع.

وأضاف أن تعديل تعرفة الكهرباء في سوريا يستهدف تخفيض الفاقد الفني والتجاري، وهو ما سينعكس إيجاباً على استقرار الشبكة الكهربائية وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

تعرفة الكهرباء في سوريا

من المقرر تطبيق تعرفة الكهرباء في سوريا على 4 شرائح تراعي الفئات الاجتماعية ومستويات الاستهلاك المختلفة، في إطار مشروع إصلاح قطاع الكهرباء وتحقيق الاستدامة وتحسين الخدمة.

وتشمل شرائح أسعار الكهرباء في سوريا ما يلي:

الشريحة الأولى :أصحاب الدخل المحدود - الغالبية من المواطنين– حتى 300 كيلوواط/ساعة استهلاك خلال دورة شهرين، وسيكون سعر بيع الكيلوواط/ساعة 600 ليرة سورية، وهي تعرفة مدعومة من الحكومة بنسبة 60% من سعر التكلفة.

الشريحة الثانية :أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع والمشروعات الصغيرة، الذين يزيد استهلاكهم على أكثر من 300 كيلوواط/ساعة خلال دورة شهرين، سيكون سعر بيع الكيلوواط 1400 ليرة.

الشريحة الثالثة :شريحة المعفيين من التقنين (المؤسسات الحكومية، والشركات، والمصانع التي تحتاج كهرباء على مدار الساعة)، سيكون سعر بيع الكيلوواط 1700 ليرة سورية.

الشريحة الرابعة :المعامل والمصانع ذات الاستهلاك العالي (معامل الصهر وغيرها)، وسيباع لها سعر الكيلوواط بـ 1800 ليرة سورية.

*الدولار الأميركي يعادل 11 ألف ليرة سورية

وبرّرت وزارة الطاقة قرار رفع أسعار الكهرباء في سوريا بأنه خطوة لرفع قدرة المنظمة الكهربائية واستمرارها ضمن خطة إصلاح وطنية شامل تهدف إلى:

تأمين الكهرباء بشكل مستقر وعادل.

تطوير البنية التحتية وتحسين كفاءة التوزيع.

جذب الاستثمارات في قطاع الطاقة.

خطوط لنقل الكهرباء في سوريا- الصورة من رويترز

خسائر قطاع الكهرباء في سوريا

في السياق نفسه، قال مدير الاتصال الحكومي في وزارة الطاقة أحمد سليمان، إن تعديل تعرفة الكهرباء وفق نظام الشرائح خطوة من شأنها مواجهة نزيف الخسائر الكبيرة التي يتحملها القطاع سنوياً.

وأوضح في تصريحات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة أن تعديل تعرفة الكهرباء في سوريا لم يشمل فقط الاستهلاك المنزلي، بل شمل مؤسسات القطاع الحكومي، التي تستهلك نحو 30% من الإنتاج الكهربائي، بحيث تدفع كل مؤسسة تكاليف ما تستهلكه من الكهرباء من ميزانيتها الخاصة، بعد أن كانت تستهلك ذلك مجاناً.

وأشار إلى أن تعرفة الكهرباء في سوريا كانت منخفضة جداً، مع وجود خسائر كبيرة تُقدَّر بنحو مليار دولار سنوياً، موضحاً أن زيادة عدد ساعات العمل تتطلب جهداً كبيراً لزيادة التغذية وتشغيل الكهرباء 8 ساعات يومياً.

وأكد أن تعديل التعرفة سيسهم في تحقيق إيرادات لقطاع الكهرباء في سوريا، وضبط الفاقد الكبير فيها، وترشيد الاستهلاك، والاستفادة من الإيرادات في زيادة ساعات التشغيل.

وقال، إن زيادة الإيرادات ستساعد في تأمين المواد اللازمة لتوليد الكهرباء وتحسين البنية التحتية المتدهورة، وتشجيع الاستثمار والمستثمرين على الدخول إلى سوريا بعد عزوفه لسنوات عن قطاع الكهرباء.

وأضاف أن قطاع الكهرباء في سوريا واجه تحديات كبيرة بعد التحرير، نتيجة التهالك الشديد في البنية التحتية للمنظومة الكهربائية، مشيراً إلى الفرق الهندسية والفنية عملت على النهوض بواقع الكهرباء، ما أدى إلى تحسُّن نسبي في المرحلة الحالية.

وأوضح سليمان أن شبكة الكهرباء في سوريا حلقية، فأيّ زيادة في التوليد ستنعكس إيجاباً على جميع المحافظات وفق خطط مدروسة لكل محافظة على حدة، حسبما ذكرت وكالة سانا.

استهلاك الكهرباء في سوريا: يُقدَّر حجم استهلاك الكهرباء في سوريا بنحو 7 آلاف ميغاواط، وبإمكان الدولة إنتاج نحو 5 آلاف ميغاواط، إلّا أن التوليد الفعلي حالياً يبلغ 2200 ميغاواط، بسبب نقص مواد التشغيل والحاجة إلى الغاز الطبيعي والوقود لتوليد الكهرباء والوصول إلى ساعات تشغيل أكبر.

يقول مدير الاتصال الحكومي أحمد سليمان، إن سوريا تنتج محلياً نحو 6 ملايين متر مكعب من الغاز، وما تزال هناك حاجة إلى كميات إضافية لضمان زيادة ساعات التشغيل.

وأوضح أن العديد من المحافظات تعاني من تهالك البنية التحتية للكهرباء، سواء في الريف أو بعض المدن، وتحتاج لإعادة تأهيل وتطوير شامل لشبكات الكهرباء والكابلات والمحولات وخطوط النقل، الأمر الذي يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين.

وأشار إلى وجود 3 محطات توليد كهرباء مدمرة بالكامل تحتاج إلى إعادة تأهيل، ونحو 9 محطات تعمل جزئياً، وتخضع للصيانة، مبيّناً أن تأمين المواد اللازمة لهذه المحطات سيزيد من كمية التوليد، ما سينعكس إيجاباً على زيادة ساعات تشغيل الكهرباء في جميع أنحاء البلاد.

وأوضح سليمان أن الوزارة بدأت بصيانة خطوط نقل الغاز، وتمّ وصل خط الغاز بين سوريا وتركيا، ما أتاح استجرار الغاز الطبيعي من أذربيجان عبر تركيا، ضمن منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بكمية 3.4 ملايين متر مكعب دخلت لمحطات التوليد ومحطات الفيول لتوليد الكهرباء.

وقال، إن الوزارة ستسارع في إعادة تأهيل البنية التحتية، ولديها خطة لتبديل العدادات الكهربائية الحالية بعدادات ذكية مسبقة الدفع، إذ يجري العمل على شراء 6.5 مليون عداد أحادي وثلاثي الطور عبر مناقصة، لمواكبة التطور الحاصل في الدول الأخرى.

وتسعى وزارة الطاقة إلى تحقيق خطة إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى الوصول إلى توليد الطاقة الكهربائية بالكامل، والتوجه نحو مرحلة التصدير، بينما تتمثل الخطة متوسطة المدى في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتوفير الكهرباء على مدار 24 ساعة.

https://attaqa.net/2025/10/30/%d8%a3%d8%b3%d8%b9%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d9%88%d9%87/

3 - موعد الزيادة الجديدة بأسعار الكهرباء في سوريا

خاص- الطاقة، 20-11-2025

ترقب الأوساط الاقتصادية والمواطنون، تطورات أسعار الكهرباء في سوريا، إذ أكدت مصادر في وزارة الطاقة أن العمل بالتعرفة الحالية سيستمر لمدة 6 أشهر فقط قبل مراجعتها مجدداً، في ضوء تكلفة الوقود المستورد لمحطات التوليد.

وبحسب تصريحات المصادر إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن الوزارة ستُجري مراجعة شاملة لتكلفة الكهرباء على الدولة منتصف عام 2026، ليُتَخذ القرار بشأن تثبيت الأسعار أو اعتماد زيادة جديدة قد تصل إلى 15%.

وقالت المصادر، إن الهدف من تعديل أسعار الكهرباء في سوريا ليس زيادة الأعباء على المواطنين، بل تطوير قطاع الكهرباء المتضرر منذ سنوات، وتحسين ساعات التغذية الكهربائية عبر تأمين كميات إضافية من الوقود للمحطات القائمة.

وتأتي هذه التطورات بعد أن كانت وزارة الطاقة قد أعلنت، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تطبيق التعرفة الجديدة بداية من 1 نوفمبر/تشرين الثاني، مبررةً ذلك بالحاجة إلى ضمان استمرار عمل منظومة الكهرباء بالبلاد.

موعد زيادة أسعار الكهرباء في سوريا

بالسؤال عن موعد زيادة أسعار الكهرباء في سوريا مجدداً، ذكرت المصادر أن الزيادة الأخيرة ستظل سارية حتى منتصف عام 2026، إذ تُعدّ هذه المدة مرحلة تجريبية لتقييم أثرها في تكلفة الإنتاج واستدامة الخدمة.

وأكدت المصادر أن الوزارة ستتخذ قرارها النهائي بناءً على تطورات أسعار الغاز الطبيعي المستورد، الذي يمثّل المكون الأساس في تشغيل محطات الكهرباء، إلى جانب الوقود المحلي الذي يغطي جزءاً محدوداً من الاحتياجات.

وأوضحت أن نسبة الزيادة الجديدة في أسعار الكهرباء في سوريا- إذا تقرر تطبيقها منتصف العام المقبل- لن تقلّ عن 15%، لضمان توفير التمويل اللازم لصيانة الشبكات والبنية التحتية وتطوير منظومة التوليد.

محطة كهرباء في سوريا - الصورة من وكالة سانا

وبيّنت المصادر أن خطة الوزارة تتضمن زيادة عدد ساعات التغذية إلى أقصى درجة ممكنة، بعد أن وصلت حالياً إلى نحو 8 ساعات يومياً في بعض المحافظات، مع تنفيذ مشروعات جديدة لتوسعة المحطات القائمة وبناء أخرى حديثة.

وأشارت إلى أن إصلاح المنظومة الكهربائية يتطلب مزيجاً من الإجراءات المالية والفنية، وفي مقدّمتها تعديل أسعار الكهرباء في سوريا بما يعكس جزئياً التكلفة الحقيقية، دون إلغاء الدعم الموجّه للفئات ذات الدخل المحدود.

كما أوضحت المصادر، في حديثها إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن نظام الشرائح الحالي، الذي أُقرّ في الزيادة الأخيرة، سيُستعمل أيضاً في المراجعة المقبلة، بحيث تُراعى مستويات الدخل المختلفة لضمان العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

وتُخطط الوزارة -وفق المصادر- لمواصلة مشروعاتها في التحول إلى العدّادات الذكية، وتعزيز كفاءة الجباية، وتقليل الفاقد الكهربائي، لكونها خطوات رئيسة في مسار إصلاح قطاع الطاقة الوطني.

تفاصيل شرائح الكهرباء في سوريا

تُطبق أسعار الكهرباء في سوريا -في شكلها الجديد- على 4 شرائح، تراعي الفئات الاجتماعية ومستويات الاستهلاك.

وتشمل الشرائح ما يلي:

الأولى: أصحاب الدخل المحدود -ويمثّلون غالبية المواطنين- من صفر حتى 300 كيلوواط/ساعة استهلاك خلال دورة شهرين، بسعر 600 ليرة سورية للكيلوواط/ساعة، بنسبة دعم حكومي تبلغ 60% من سعر التكلفة.

الثانية: أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع والمشروعات الصغيرة، ممن يتجاوز استهلاكهم 300 كيلوواط/ساعة خلال دورة شهرين، وسيكون سعر بيع الكيلوواط 1400 ليرة.

الثالثة: شريحة المُعفين من التقنين (المؤسسات الحكومية، والشركات، والمصانع المستهلكة للكهرباء على مدار الساعة)، وسيكون سعر بيع الكيلوواط 1700 ليرة سورية.

الرابعة: المعامل والمصانع ذات الاستهلاك العالي (معامل الصهر وغيرها)، وسيباع لها سعر الكيلوواط بـ 1800 ليرة سورية.

*الدولار الأميركي يعادل 11 ألف ليرة سورية

خطوط لنقل الكهرباء في سوريا- الصورة من رويترز

وأرجعت وزارة الطاقة السورية قرارها الأخير بزيادة أسعار الكهرباء إلى أنه خطوة تستهدف ضمان استمرار المنظومة الكهربائية، ضمن خطة إصلاح وطنية شاملة تُركّز على تأمين الكهرباء بعدالة، وتحسين الكفاءة، وجذب الاستثمارات الجديدة.

وبحسب المصادر، فإن تعديل تعرفة أسعار الكهرباء في سوريا، يساعد في الحدّ من الخسائر السنوية الضخمة التي يعانيها القطاع، والتي تصل إلى نحو مليار دولار سنوياً، إذ إن هذه الخطوة تشمل -أيضاً- المؤسسات الحكومية.

وأوضحت أن تطبيق نظام الشرائح الجديد بأسعار الكهرباء في سوريا يهدف إلى إلزام الجهات العامة بدفع تكلفة استهلاكها من ميزانياتها الخاصة، لا سيما أن الكهرباء لهذه الجهات كانت مجانية لسنوات طويلة، ما أدى إلى زيادة الهدر المالي.

وأشارت إلى أن إيرادات التعرفة الجديدة ستُستعمَل في تحسين البنية التحتية المتدهورة وتشغيل المحطات بكفاءة أعلى، ما يُسهم في زيادة ساعات العمل اليومي وتشجيع المستثمرين على دخول السوق المحلية مجدداً.

وتستهدف خطة الحكومة لزيادة أسعار الكهرباء في سوريا -على المدى المتوسط- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، بينما تستهدف على المدى البعيد تحقيق فائض يسمح بالتصدير، وهو ما يتطلب التزاماً طويل الأمد بمراجعة الأسعار وفق المعايير الاقتصادية.

https://attaqa.net/2025/11/20/%d9%85%d9%88%d8%b9%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d8%a8%d8%a3%d8%b3%d8%b9%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1/

4 - مسح يرصد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا ودور تاريخي لقطر والسعودية

أحمد بدر، 27-10-2025

تشهد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال الأشهر الـ9 الأولى من 2025 تحولاً جذرياً في توجهات البلاد نحو إعادة بناء منظومتها الطاقية بعد سنوات من الحرب، إذ سعت دمشق إلى جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية لتعزيز البنية التحتية للكهرباء.

وبحسب بيانات قطاع الطاقة السوري لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن الصفقات الأخيرة مثّلت انطلاقة جديدة نحو تنويع مصادر الكهرباء في سوريا، عبر مشروعات ضخمة تتوزع بين التوليد التقليدي، والربط الإقليمي، والطاقة المتجددة.

وتشير هذه التحركات إلى أن الحكومة السورية باتت أكثر انفتاحاً على التعاون مع شركات من الشرق الأوسط وأوروبا، مستفيدةً من الدعم المالي والتقني الموجّه نحو تطوير محطات حديثة وتدشين مشروعات ضخمة، بدعم قطري وسعودي.

كما أظهرت النتائج الأولية لتلك الصفقات بوادر انتعاش تدريجي في قطاع الكهرباء في سوريا، خصوصاً في المناطق التي عانت انقطاعات مزمنة وتراجعاً في كفاءة الشبكات.

وفي هذا السياق، أجرت منصة الطاقة مسحاً لأهم وأكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال الأشهر الـ9 الماضية، بداية من أول يناير/كانون الثاني، وصولاً إلى نهاية سبتمبر/أيلول، وجاءت على النحو الآتي:

أكبر صفقة كهرباء في تاريخ سوريا - مايو 2025

جاءت أكبر صفقة كهرباء في تاريخ دمشق لتدعم تصدُّر قطاع الطاقة قائمة أكبر صفقات الكهرباء في سوريا، خلال شهر مايو/أيار 2025، بعد توقيع اتفاق بين وزارة الطاقة السورية ومجموعة "أورباكون" العالمية، ومقرّها قطر.

وبموجب الصفقة التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، يُستثمر نحو 7 مليارات دولار لتوليد 5 آلاف ميغاواط، عبر تطوير 4 محطات كهرباء بتوربينات غازية تعمل بالدورة المركبة في دير الزور، ومحردة، وزيزون، وتريفاوي.

وتبلغ سعة هذه المحطات 4 آلاف ميغاواط، ومن المقرر أن تُستعمل فيها تقنيات أميركية وأوروبية حديثة، إلى جانب إنشاء محطة طاقة شمسية بسعة 1000 ميغاواط في منطقة وديان الربيع جنوب سوريا، لتكون خطوة حاسمة في تحديث الكهرباء الوطنية.

جانب من توقيع أكبر صفقة كهرباء في تاريخ سوريا

صفقة كهرباء مع تركيا - مايو 2025

احتلّت صفقة الكهرباء مع تركيا المرتبة الثانية ضمن أكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال مايو/أيار 2025، وتهدف إلى استكمال ربط خط 400 كيلو فولت بين البلدين، بما يسهم في دعم استقرار الشبكة الوطنية.

ومن المتوقع تشغيل خط الربط بحلول نهاية العام الحالي، لتوفير نحو 1000 ميغاواط من الكهرباء التركية المورّدة إلى الأراضي السورية، ضمن اتفاق طويل الأمد لتعزيز أمن الإمدادات.

وتعزّز الصفقة موقع سوريا في سوق الكهرباء الإقليمية، إذ تتضمن تزويدها بنحو 6 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً من أنقرة، ما ينعكس على تراجع انقطاعات الكهرباء وتحسين مستويات الإنتاج المحلي.

مبادرة إحياء الكهرباء في سوريا - يونيو 2025

تُعدّ مبادرة "إحياء الكهرباء في سوريا" واحدة من أكبر صفقات الكهرباء في سوريا لعام 2025، إذ تشارك فيها شركات عالمية مثل "كاليون إنرجي" و"جنكيز إنرجي" و"باور إنترناشيونال"، بهدف دعم مشروعات الطاقة المتجددة.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة أورباكون، رامز الخياط، إن هذه المبادرة ستوفر أكثر من 50 ألف فرصة عمل مباشرة و250 ألف فرصة غير مباشرة، ما ينعش الاقتصاد السوري ويحفّز الطلب المحلي على الطاقة.

كما أعرب الخياط عن امتنانه للرئيس السوري أحمد الشرع، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس الأميركي دونالد ترمب، لدورهم في خلق البيئة السياسية المناسبة لإبرام مثل هذه الصفقات الحيوية.

مشروع طارئ لدعم سوريا - يونيو 2025

انتعشت قائمة أكبر صفقات الكهرباء في سوريا في يونيو/حزيران 2025، بفضل المشروع الطارئ الممول من البنك الدولي بقيمة 146 مليون دولار لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء الوطنية.

وبحسب الوثائق التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، يتضمن المشروع إصلاح خطوط النقل المتضررة والمحطات الفرعية، وتقديم الدعم الفني لبناء القدرات المؤسسية وتطوير الهيكل الإداري لقطاع الكهرباء.

كما يشمل المشروع إعادة تأهيل خطوط الجهد العالي بقدرة 400 كيلو فولت، التي تضررت خلال الصراع، لإعادة الربط الكهربائي الإقليمي مع الأردن وتركيا، وتعزيز استقرار منظومة الإمداد الوطنية.

مشروع مهم مع السعودية - أغسطس 2025

شهد شهر أغسطس/آب 2025 توقيع مشروع سعودي سوري يُعدّ من أكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال العام، إذ يتضمن إعداد دراسات فنية لتطوير محطات الطاقة الشمسية وأنظمة تخزين الكهرباء بسعة تصل إلى 1000 ميغاواط.

وتستهدف الشركة السعودية تطوير مشروعات طاقة الرياح بطاقة إنتاجية تصل إلى 1500 ميغاواط، ضمن خطة شاملة لتحسين مزيج الطاقة في سوريا وتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري التقليدي.

من مراسم توقيع مذكرات التفاهم- الصورة من واس

وتتضمن الاتفاقية تقييم المحطات القائمة، وتقديم العروض الخاصة بإعادة تأهيلها أو تطويرها أو تشغيلها، إضافة إلى تنفيذ دراسة فنية لتحديد مزيج الطاقة الأمثل وتحسين كفاءة إنتاج الكهرباء في البلاد.

وبهذا، يظهر المسح أن أكبر صفقات الكهرباء في سوريا خلال الأشهر الـ9 الماضية تُمثّل نقطة تحوّل في إعادة بناء المنظومة الكهربائية، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الاستثمارات، تحقق الاستدامة وتضمن أمن الطاقة الوطني.

https://attaqa.net/2025/10/27/%d9%85%d8%b3%d8%ad-%d9%8a%d8%b1%d8%b5%d8%af-%d8%a3%d9%83%d8%a8%d8%b1-%d8%b5%d9%81%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%88/

5 - الكهرباء في سوريا تتلقى منحة بـ146 مليون دولار من البنك الدولي

2025-06-25

محطة كهرباء في سوريا - أرشيفية

تلقّى قطاع الكهرباء في سوريا دعماً من البنك الدولي، في خطوة من شأنها حلحلة أزمات أحد أهم القطاعات الحيوية، وإنعاش الاقتصاد، وبث روح الأمل في البلاد التي أنهكتها الصراعات طيلة 14 عاماً.

ووافق مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي- وفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- على منحة بقيمة 146 مليون دولار لمساعدة

سوريا في استعادة إمدادات كهرباء موثوقة، وبأسعار ميسورة، ودعم التعافي الاقتصادي للبلاد.

ويهدف المشروع الطارئ لدعم قطاع الكهرباء في سوريا إلى إعادة تأهيل خطوط النقل والمحطات الفرعية للمحولات الكهربائية المتضررة، وتقديم المساعدة الفنية لدعم تطوير القطاع وبناء قدرات المؤسسات، وإعادة تأهيل شبكة خطوط النقل المتهالكة.

أدّت سنوات الصراع إلى شلل في شبكة الكهرباء في سوريا، مما أدى إلى خفض إمدادات التيار لمدة ساعتين إلى 4 ساعات يومياً فقط، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بقطاعات حيوية مثل المياه، والرعاية الصحية، والأغذية الزراعية، والإسكان.

المشروع الطارئ للكهرباء في سوريا

سيموّل المشروع الطارئ للكهرباء في سوريا -المموَّل من من المؤسسة الدولية للتنمية -(IDA) إعادة تأهيل خطوط نقل الجهد العالي، ويشمل ذلك خطَّي جهد عالٍ رئيسين للربط الكهربائي بطاقة 400 كيلوفولت كانا قد تضرّرا خلال سنوات الصراع، وهو ما قد يؤدي لمعاودة الربط الإقليمي مع الأردن وتركيا.

كما سيعمل المشروع على إصلاح المحطات الفرعية لمحولات الجهد العالي المتضررة بالقرب من مراكز الطلب في المناطق الأشد تضرراً التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً، فضلاً عن توفير قطع الغيار ومعدّات الصيانة اللازمة.

وسيوفر مشروع دعم قطاع الكهرباء في سوريا مساعدة فنية في إعداد الإستراتيجيات الرئيسة للقطاع، والإصلاحات على مستوى السياسات واللوائح التنظيمية، وخطط الاستثمار لتحقيق الاستدامة على المدين المتوسط والطويل.

كما سيوفر المشروع الدعم لبناء قدرات مؤسسات قطاع الكهرباء لتنفيذ هذه الإستراتيجيات والإصلاحات.

محطة كهرباء تحتاج إلى إعادة تأهيل في سوريا- الصورة من رويترز

ويعاني قطاع الكهرباء في سوريا منذ زمن من صعوبات في تلبية الطلب، خصوصاً خلال السنوات الـ5 الماضية، مما أدى إلى انعدام الأمن الطاقي لشرائح واسعة من السكان والقطاعات الاقتصادية.

وتعاني البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء في سوريا من قدر هائل من الخسائر والهدر، وتحتاج إلى الترميم والتحديث على وجه السرعة، وفق بيان البنك الدولي.

وفي العديد من المناطق، دُمِّرت محطات فرعية رئيسة أو تُركَت في حالة متردّية جداً، مما أسهم في خسائر فنية كبيرة.

وأدى النقص في الصيانة وقطع الغيار والاستثمارات إلى تفاقم هذا التدهور، مما جعل جزءاً كبيراً من الشبكة الأساسية غير موثوق به وعرضة لانقطاعات متكررة.

إعمار سوريا

قال المدير الإقليمي لدائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي جان كريستوف كاريه: "من بين احتياجات إعادة الإعمار الملحّة في سوريا، برزت إعادة تأهيل قطاع الكهرباء بصفته استثماراً حيوياً لتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري، ودعم عودة اللاجئين والنازحين داخلياً، فضلاً عن تمكين استئناف خدمات أخرى مثل خدمات المياه والرعاية الصحية للسكان، والمساعدة في دفع عجلة التعافي الاقتصادي."

وأضاف: "يمثّل المشروع الخطوة الأولى في خطة زيادة دعم البنك الدولي لسوريا في مسيرتها نحو التعافي والتنمية."

من جانبه، قال وزير المالية السوري يسر برنية: "إن الاستثمار في قطاع الكهرباء في سوريا يعدّ أساسياً لتحقيق التقدم الاقتصادي، وتوفير الخدمات، وتحسين سبل العيش."

وأضاف: " المشروع هو الأول للبنك الدولي في سوريا منذ نحو 4 عقود، ونأمل أن يُمهّد الطريق لبرنامج دعم شامل لمساعدة سوريا على المضي قدماً في طريقها نحو التعافي والتنمية طويلة الأمد."

وستتولى المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء تنفيذ المشروع، وستكمّل أنشطة المشروع جهود إعادة الإعمار بقطاع الكهرباء في سوريا، بما في ذلك أنشطة المؤسسة

العامة لنقل وتوزيع الكهرباء الهادفة لإعادة تأهيل البنية التحتية للتوزيع، فضلاً عن دعم شركاء التنمية لتوفير إمدادات الوقود وإعادة تأهيل توليد الكهرباء.

وسيجري التعاقد مع شركة استشارية دولية لتقوم بدور المهندس المالك للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، لتقديم الدعم الأساسي في إدارة المشروع، والأعمال الهندسية، والإشراف على الموقع، والدعم البيئي والاجتماعي والصحي، فضلاً عن دعم أنشطة السلامة والإدارة المالية طوال مدة تنفيذ المشروع، وذلك وفق معايير البنك الدولي.

وسيكلّف البنك الدولي طرفاً ثالثً بمتابعة تنفيذ المشروع بهدف تعزيز الرقابة على الجوانب المالية والتعاقدية، والبيئية والاجتماعية، كما سيقدم دعماً عملياً موسعاً بهدف تعزيز القدرة على تنفيذ المشروع.

https://attaqa.net/2025/06/25/%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%aa%d9%84%d9%82%d9%89-%d9%85%d9%86%d8%ad%d8%a9-%d8%a8%d9%80146-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86/

6 - إنتاج الكهرباء في سوريا والعراق ولبنان.. أرقام تكشف حقائق صادمة (تقرير)

أحمد بدر، 2025-06-08

يتشابه وضع قطاع الكهرباء في سوريا بشكل كبير مع الأوضاع في كل من العراق ولبنان، ولكن ما يجعل المعاناة السورية أكبر هو حجم الدمار الذي تشهده البنية التحتية للقطاع.

وفي هذا السياق، يوضّح مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) عبدالرحمن صلاح، أن سوريا الأكثر معاناة، بسبب التدمير الشديد الذي تعرّضت له البنية التحتية لقطاع الكهرباء منذ بداية الثورة على نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد في عام 2011.

وأوضح أن حجم أبراج الكهرباء في سوريا ومحطات التوليد التي تعرّضت للقصف كبير جداً، وهو ما جعل مهمة استعادة ما فقده القطاع عسيرة، ويجعل الأوضاع هناك في غاية الصعوبة.

لذلك، وفق صلاح، فإن حجم إنتاج الكهرباء في سوريا، يتراوح في الوقت الحالي بين 2300 و2600 ميغاواط، وهو رقم يقل بشدة عن الطلب داخلياً؛ ما يجعل ساعات الانقطاع طويلة جداً.

جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدمها مستشار تحرير منصة الطاقة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، على منصة "إكس" تحت عنوان "أزمات الكهرباء وأثر أجهزة التكييف في أسواق الطاقة العالمية."

تحركات مبشرة لقطاع الكهرباء في سوريا

أشار عبدالرحمن صلاح إلى أن الأيام الأخيرة شهدت تحركات مبشرة لقطاع الكهرباء في سوريا، من جانب وزارة الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات مع عدد من الدول والشركات لدعم القطاع.

ولفت إلى الاتفاق مع قطر على الحصول على مليوني متر مكعب يومياً من الغاز من خلال خط الغاز العربي عبر الشبكة الأردنية، وكذلك الاتفاق مع تركيا لاستيراد ما يقارب 6 ملايين متر مكعب يومياً من الغاز، و1000 ميغاواط من الكهرباء.

إلا أن مدير تحرير الطاقة أكد أن الاتفاق مع تركيا -بنسبة كبيرة- لن يتحقق قبل نهاية هذا الصيف، خصوصاً فيما يتعلق بالربط الكهربائي بين البلدين.

وأضاف: "الاعتماد الكبير في إنتاج الكهرباء في سوريا الآن على مولدات الديزل، كما تنتشر محطات الطاقة الشمسية الصغيرة في المنازل وبعض المصانع لتغطية الفجوة الكبيرة بين إنتاج الكهرباء في سوريا وحجم الطلب اليومي."

وأوضح أن حجم الطلب اليومي هو 9 آلاف ميغاواط؛ أي أن الحديث عن عجز يومي يُقدَّر بنحو 6400 ميغاواط؛ ما يجعل الحكومة غير قادرة إلا على توفير أكثر من 6 ساعات يومياً من الكهرباء بشكل رسمي للمنازل والمصانع والهيئات.

قطاع الكهرباء في لبنان

تطرّق مدير تحرير "الطاقة" إلى الحديث عن إنتاج الكهرباء في لبنان، مؤكداً أن الوضع فيه يتشابه إلى حد كبير مع سوريا من حيث حجم العجز الكبير، ومن حيث اللجوء إلى تخفيف الأحمال باستمرار.

وأضاف: "محطات الكهرباء في لبنان يمكنها إنتاج 3000 إلى 3100 ميغاواط يومياً، لكن نظراً إلى عدم توافر الوقود؛ فإنها لا تنتج سوى 2000 ميغاواط حداً أقصى يومياً، مقارنة بإجمالي الطلب البالغ 5000 ميغاواط؛ أي أن هناك عجزاً بمقدار 3000 ميغاواط."

وعلى غرار قطاع الكهرباء في سوريا، يعتمد لبنان على مولّدات الديزل التي تنتشر في أغلب المنازل والمصانع، إلى جانب محطات الطاقة الشمسية الصغيرة التي يعتمد عليها بشكل كبير في غالبية المنازل وعدد لا بأس به من المصانع.

وتابع: "لا يمكن لإنتاج الكهرباء في لبنان تغطية سوى 4 إلى 6 ساعات فقط يومياً، ولهذا السبب تعرّض لبنان أكثر من مرة إلى عتمة شاملة خلال الأشهر الماضية."

وحتى الآن، وفق صلاح؛ فإن الوضع في لبنان مستقر على 6 ساعات إضاءة فقط بشكل رسمي من خلال الشبكة القومية، أما الباقي فيُعتَمد فيه على مولّدات الديزل ومحطات الطاقة الشمسية.

وأشار إلى الاتفاق بين بيروت وبغداد على تزويد لبنان بـ120 ألف طن من الوقود شهرياً، تصل إليه على شحنتين أو 3 شحنات، وهذه الاتفاقية لا تزال سارية بين البلدين حتى الآن.

قطاع الكهرباء في الأردن

أوضح عبدالرحمن صلاح أن قطاع الكهرباء في الأردن يشهد استقراراً كبيراً؛ إذ تبلغ القدرة المركبة لإنتاج الكهرباء هناك نحو 5000 ميغاواط، حسب أحدث بيانات منصة الطاقة.

وأضاف: "أقصى حمل كهربائي كان في الصيف الماضي وبلغ 4200 ميغاواط، وتقديرات منصة الطاقة تشير إلى تسجيل 4400 ميغاواط خلال ذروة صيف هذا العام، وتحديداً في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب."

ولفت مدير التحرير إلى أن هذا الرقم هو الرقم نفسه المسجل في شتاء عام 2024، والمعروف أن الأردن يشهد طقساً شتوياً شديد البرودة، ومن ثم يرتفع حجم الطلب على الكهرباء لأغراض التدفئة.

وتابع: "وضع قطاع الكهرباء الأردني مستقر بنسبة كبيرة للغاية، وتعتمد البلاد على الغاز الطبيعي بنسبة 93.5% تقريباً في توليد الكهرباء، سواء كان هذا الغاز مستورداً من مصر أو من إسرائيل، أو شحنات الغاز المسال من السوق العالمية."

وهناك -أيضاً- الربط الكهربائي مع مصر؛ لذلك من النادر، بالنسبة للأردن، حدوث انقطاع في الكهرباء، إلا في حالات طارئة مثل الخلل الفني في الربط الكهربائي مع مصر، الذي حدث منذ سنوات، وحينها لم يستمر الانقطاع إلا 3:30 أو 4 ساعات فقط.

https://attaqa.net/2025/06/08/%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d9%88%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7/

7 - عدد ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا.. إعلان عاجل من وزارة الطاقة

الطاقة، 2025-05-29

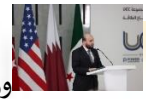

وزير الطاقة السوري محمد البشير خلال مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة ومجموعة UCC - الصورة من حساب وزارة الطاقة السورية

من المتوقّع أن يشهد عدد ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا ارتفاعاً وشيكاً، بعد إعلان رسمي من وزارة الطاقة يؤكد وصولها إلى 10 ساعات يومياً خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في خطوة تُمثّل بداية تحوّل نوعي في القطاع بعد سنوات من التراجع الحاد.

ويمثّل هذا التطور مؤشراً لعودة تدريجية للاستقرار في منظومة الكهرباء، التي كانت من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة المستمرة في البلاد منذ أكثر من عقد.

ووفقاً لمتابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) لتطورات قطاع الكهرباء السوري، يأتي الإعلان في وقت تتكثّف فيه الجهود الحكومية لتوسيع البنى التحتية، وسط دعم استثماري متنامٍ ومشروعات طموحة تُنفّذ بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين.

وتعكس التغيرات المتسارعة في مشهد الطاقة توجهاً رسمياً لإعادة بناء القطاع على أسس حديثة، مدعومة بتقنيات غربية وإمدادات خارجية جديدة، لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجياً.

الكهرباء في سوريا

أكد وزير الطاقة محمد البشير أن ملف الكهرباء في سوريا يمرّ حالياً بمرحلة مفصلية، في ظل تدفقات استثمارية غير مسبوقة، أهمها توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة أورباكون القطرية التي وصفها الوزير بأنها "لحظة تاريخية" تُعيد بناء البنية التحتية للكهرباء.

وأوضح البشير أن مشروع التعاون مع الشركة القطرية يستهدف توليد 5 آلاف ميغاواط؛ ما يُسهم في زيادة كبيرة بالتغذية الكهربائية وتحقيق استقرار طويل الأمد في الكهرباء في سوريا، مشيراً إلى أن المشروع يمتد لمدة سنة و8 أشهر، غير أن الوزارة تسعى لإنهائه خلال سنة واحدة فقط.

وأضاف الوزير السوري، أن الاتفاقية تتضمن إنشاء 4 محطات توليد تعمل بتقنيات متطورة، منها: دير الزور ومحردة وزيزون وطريفاوي، بالإضافة إلى محطة طاقة شمسية بسعة 1000 ميغاواط في وديان الربيع جنوب البلاد.

وصرح بأن المرحلة المقبلة ستشهد إمدادات جديدة من الغاز عبر الأردن وتركيا، مما سيعزّز منظومة التوليد.

وقال إن الآلاف من الشركات أبدت رغبتها في دخول السوق السورية بعد رفع العقوبات، ووجّه نداءً مفتوحاً لها للاستثمار في البنى التحتية للطاقة.

أكبر صفقة كهرباء في تاريخ سوريا

شهدت العاصمة السورية توقيع أكبر صفقة كهرباء في تاريخ البلاد، بين وزارة الطاقة وشركة أورباكون القطرية، بقيمة تقديرية تبلغ 7 مليارات دولار.

وتستهدف الاتفاقية تحويل سوريا من بلد يعاني عجزاً في الطاقة إلى دولة مكتفية، بل مصدّرة للكهرباء خلال 3 سنوات، بحسب ما صرّح به الرئيس التنفيذي للشركة القطرية رامز الخياط.

وتشمل الصفقة تطوير محطات توليد بتوربينات غازية تعمل بالدورة المركبة، مع استعمال تقنيات أميركية وأوروبية.

الرئيس التنفيذي لشركة أورباكون القابضة رامز الخياط - الصورة من "سانا"

وستوفّر المشروعات نحو 50 ألف فرصة عمل مباشرة، و250 ألف فرصة غير مباشرة، بما ينعكس على سوق العمل والدورة الاقتصادية في البلاد.

وأوضح الخياط أن أورباكون تعتزم استعمال تجهيزات حديثة لضمان الكفاءة في التشغيل، مشيداً بالدور الذي أدّاه الرئيس السوري أحمد الشرع، وأمير قطر تميم بن حمد، في تهيئة الأجواء لهذا التعاون، بالإضافة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

كما أعلن إطلاق مبادرة "إحياء الكهرباء في سوريا" التي تضم عدة شركات إقليمية ودولية لتطوير محطات الغاز والطاقة الشمسية في البلاد.

صفقة الغاز التركي إلى سوريا

على صعيد متصل، سجّلت صفقة الغاز التركي إلى سوريا، مؤخراً، تطوراً لافتاً، مع إعلان وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار انتهاء ربط خط أنابيب الغاز بين كلّس التركية وحلب السورية، إذ ستبدأ أنقرة توريد مليارَي متر مكعب من الغاز سنوياً إلى سوريا لتغذية محطات توليد الكهرباء.

ويهدف المشروع إلى تقليص فجوة الطلب، ولا سيما أن حاجة سوريا اليومية من الغاز تبلغ 23 مليون متر مكعب، إذ ستُسهم كميات الغاز في توليد ما يقارب 1000 ميغاواط من الكهرباء، ضمن اتفاقية شاملة لتوريد الغاز والكهرباء من أنقرة إلى دمشق.

من جهة أخرى، تعمل وزارة الطاقة السورية على استكمال ربط خط كهرباء بقدرة 400 كيلو فولت بين تركيا وسوريا، مع توقعات بدخوله الخدمة بحلول نهاية العام الجاري، في خطوة من شأنها دعم شبكة الكهرباء الوطنية وزيادة الاستقرار في الإمدادات.

من فعاليات توقيع الاتفاقية - الصورة من حساب وزارة الطاقة السورية في فيسبوك

مستقبل قطاع الطاقة السوري

تُظهر المؤشرات الراهنة أن قطاع الطاقة في سوريا يدخل مرحلة إعادة بناء شاملة، مدعومة باستثمارات خليجية وتقنيات غربية، وبمساندة إقليمية من تركيا.

ويمثّل رفع عدد ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا إلى 10 ساعات يومياً خلال أسابيع تحولاً نوعياً سينعكس على مختلف مناحي الحياة.

ومن المتوقع، في حال استكمال المشروعات المخطط لها، أن تحقق سوريا اكتفاءً ذاتياً من الكهرباء خلال 3 سنوات، مع إمكان تصدير الفائض إلى دول الجوار، وهو ما يفتح صفحة جديدة في ملف الكهرباء في سوريا بعد أكثر من عقد من الأزمات والانقطاعات. وبينما تتسارع وتيرة التنفيذ على الأرض، تبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والاستدامة في الإدارة لضمان استمرار الإنجازات، وتحقيق التنمية الشاملة التي طالما انتظرها الشعب السوري.

https://attaqa.net/2025/05/29/%d8%b9%d8%af%d8%af-%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b4%d8%ba%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7/

8 - كيفية توليد الكهرباء في سوريا.. 3 مصادر رئيسة (تقرير)

أحمد بدر، 2025-03-23

عمال يصلحون أعطالاً بشبكة توزيع الكهرباء في سوريا - الصورة من موقع وزارة الكهرباء السورية

كيفية توليد الكهرباء في سوريا.. سؤال يراود الكثيرين ممن يسمعون ليل نهار عن أزمة الطاقة التي تضرب الدولة منذ سنوات طويلة، وتتواصل الجهود مؤخراً لحلها بعدما تسلّمت مقاليد الأمور حكومة جديدة بعد سقوط نظام الأسد.

وبحسب بيانات مصادر توليد الكهرباء العالمية لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن إنتاج الكهرباء في سوريا يُعدّ قضية حيوية، تؤثر مباشرة في حياة المواطنين والاقتصاد الوطني الذي تسلّمته الدولة الجديدة شبه منهار.

وفي ظل حالة الارتباك التي تضرب القطاع، يتساءل كثيرون: كيف تُولّد الكهرباء في سوريا؟ وذلك بسبب تراجع قدرة التوليد، مع خروج عدد كبير من المحطات من الخدمة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة مدد التقنين، أي القطع المبرمج للكهرباء.

وبينما تسعى الحكومة الجديدة لإعادة بناء هذا القطاع الحيوي -بالتزامن مع تصاعد التساؤلات بشأن كيفية توليد الكهرباء في سوريا- يزيد التوجه إلى التعاون مع دول عربية وأجنبية، بهدف تلبية احتياجات السكان المتزايدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

توليد الكهرباء في سوريا

تحمل الإجابة عن سؤال: كيف تُولّد الكهرباء في سوريا؟ كثيراً من الإجابات، فالدولة تعتمد بصفة رئيسة على الوقود الأحفوري، إذ تُشغّل المحطات الحرارية باستعمال الغاز الطبيعي والفيول.

وقبل عام 2011، كان إنتاج الغاز الطبيعي يبلغ نحو 30 مليون متر مكعب يومياً، إلا أنه انخفض إلى 10 ملايين متر مكعب يومياً بسبب الحرب، ما أدى إلى عجز في تلبية احتياجات محطات التوليد، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك سوريا 3 محطات كهرومائية رئيسة، وهي سد الطبقة بقدرة 880 ميغاواط، وسد تشرين بقدرة 630 ميغاواط، وسد البعث بقدرة 81 ميغاواط، وتُسهم هذه المحطات في توفير جزء من احتياجات البلاد من الكهرباء.

إلا أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية خلال السنوات الماضية أثرت في كفاءة المحطات الكهرومائية التشغيلية، ما جعل الدولة تتجه إلى البحث عن بدائل، وكانت أبرزها ما أعلنته مؤخراً بشأن استقبال سفينتَيْن لتوليد الكهرباء من تركيا وقطر.

في الوقت نفسه، تسعى الحكومة، ممثلة في وزارة الكهرباء، إلى إضافة الغاز الطبيعي من مصادر خارجية، بهدف تعزيز إمدادات الطاقة المحدودة داخل البلاد، التي تأثرت بشدة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد، تستعد محطات توليد الكهرباء في سوريا لاستقبال شحنات من النفط والغاز من مصادر خارجية، أبرزها ما جرى إعلانه في 17 مارس/آذار 2025، بشأن إرسال سفينة تحمل الغاز الطبيعي المسال من الجزائر إلى دمشق.

كيف تُولّد الكهرباء في سوريا؟

ما تزال التساؤلات حول كيفية توليد الكهرباء في سوريا تتصاعد، في ظل محاولات الدولة لإعادة تأهيل محطات التوليد وخطوط النقل المتضررة من المعارك التي شهدتها البلاد على مدى السنوات الأخيرة، على أمل أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للمحطات إلى 4 آلاف ميغاواط بأقرب وقت.

وبحسب تصريحات المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع في وزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي، في حوار خاص أجرته معه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن مصادر توليد الكهرباء في البلاد تعتمد بصورة رئيسة على الوقود الأحفوري والطاقة الكهرومائية، مع استثمارات محدودة في قطاع الطاقة المتجددة.

وحول الوقود الأحفوري، قال إن الغاز الطبيعي والوقود السائل (المازوت والفيول) هما المصدران الرئيسان لتشغيل المحطات الحرارية والغازية، إذ تتمكّن الوزارة من توفير

ما يصل إلى 6.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، في حين أن الحجم المطلوب هو 23 مليون متر مكعب.

المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع في وزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي

أما الطاقة الكهرومائية، وفق المهندس خالد أبودي، فإن السدود الـ3، وهي سد الطبقة (880 ميغاواط)، وسد تشرين (630 ميغاواط)، وسد البعث (81 ميغاواط)، خارج الشبكة، ويبقى إنتاجها يغذّي المنطقة الشرقية من البلاد، التي تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وأضاف: "بالنسبة إلى الطاقة المتجددة، هناك استثمارات محدودة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مثل محطة حسياء الصناعية للطاقة الشمسية، ومشروع الطاقة الكهروضوئية في عدرا الصناعية، في حين لا يوجد اعتماد كبير على الفحم لتوليد الكهرباء."

إلا أن المسؤول السوري أكد أنه كانت هناك دراسات سابقة، لاستعمال فحم الكوك في توليد الكهرباء في سوريا، ولكن لم تُنفّذ بصورة واسعة النطاق، لذلك لا يمكن إدراجها ضمن الإجابة عن سؤال: كيف تُولّد الكهرباء في سوريا؟

https://attaqa.net/2025/03/23/%d9%83%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-3-%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%b1/

9 - قطاع الكهرباء في سوريا.. أرقام ترصد الأزمة الخانقة

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 20-03-2025

قطاع الكهرباء في سوريا يحتاج إلى 40 مليار دولار لحل الأزمة

الغاز والوقود السائل يسيطران على مزيج الكهرباء في سوريا

عجز الوقود والبنية التحتية المتهالكة يخنقان قطاع الكهرباء السوري

حضور ضعيف للطاقة المتجددة في سوريا.. والطاقة الكهرومائية تعمل خارج الشبكة

يعيش قطاع الكهرباء في سوريا أزمة خانقة، وسط تدهور كبير بالبنية التحتية وعدم القدرة على توفير الأموال اللازمة لإصلاحها، أو استيراد الوقود للمحطات التي لا تزال قائمة.

وتعاني البلاد انقطاعاً شبه كامل للتيار يتجاوز الساعات الـ20 يومياً، وفي أفضل الأحوال لا يستطيع قطاع الكهرباء تلبية الاحتياجات إلا ساعتَيْن أو 3 ساعات يومياً، وفقاً لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة) مقرّها واشنطن.(

وتحتاج سوريا إلى ضخ استثمارات تصل لـ40 مليار دولار لتأهيل البنية التحتية وبناء محطات جديدة، لكي تستطيع تلبية الطلب المحلي وتوفير التيار 24 ساعة، وفقاً للمدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية، المهندس خالد أبودي، في حوار خاص مع منصة الطاقة.

وتأمل الحكومة السورية الراهنة في أن يساعد سقوط نظام بشار الأسد في رفع العقوبات الدولية عن البلاد، وجذب استثمارات عربية وأجنبية، ومنها قطاع الطاقة الذي يمثّل عنصراً رئيساً لنمو الاقتصاد.

الكهرباء في سوريا

يواجه قطاع الكهرباء في سوريا فجوة كبيرة تصل إلى 5.2 غيغاواط بين القدرة على توليد التيار وتلبية الطلب الكامل، نتيجة الأضرار الجسيمة التي تعرّضت لها محطات توليد الكهرباء وخطوط النقل.

وتصل القدرة الحالية لإنتاج الكهرباء في البلاد إلى 1.3 غيغاواط، في حين يُقدّر الطلب الكامل بنحو 6.5 غيغاواط، ويزيد من حدة هذه الفجوة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا التي تصعب استيراد قطع غيار والحصول على التمويل اللازم للصيانة وإنشاء محطات جديدة.

وفي الوقت الراهن، يمتلك قطاع الكهرباء في سوريا 14 محطة توليد كهرباء، ومنها 11 محطة تعمل بالغاز الطبيعي والوقود السائل، بالإضافة إلى 3 محطات كهرومائية تقع في مناطق تسيطر عليها قوات قسد (قوات سوريا الديمقراطية).

ومن أبرز محطات توليد الكهرباء في سوريا التي تعمل بالغاز أو الوقود السائل، خاصة الفيول (زيت الوقود):

حلب 1.06 :غيغاواط.

دير علي 749 :مغياواط.

بانياس 714 :ميغاواط.

جندر 703 :ميغاواط.

محردة 660 :ميغاواط.

محطة كهرباء في سوريا - الصورة من وزارة الكهرباء

وسجل عام 2016 أقل معدل في إجمالي إنتاج سوريا من الكهرباء عند 19.05 تيراواط/ساعة خلال المدة بين 2000 و2022، قبل سقوط نظام بشار الأسد.

وتراجع إجمالي إنتاج البلاد من الكهرباء بنسبة تتجاوز 20% في نهاية عام 2022 عند 20.06 تيراواط/ساعة، مقارنة بمستوى إنتاج عام 2000، والبالغ 25.21 تيراواط/ساعة، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية.

ومن أجل تلبية الطلب وتوفير التيار بصورة كاملة، فإن سوريا بحاجة إلى بناء 4 محطات جديدة، بإجمالي قدرة إنتاجية 5 غيغاواط، بالتزامن مع تأهيل البنية التحتية والمحطات المتضررة.

ووسط الأزمة الحالية، توفّر سوريا الكهرباء من خلال بعض محطات الطاقة المتجددة الصغيرة التي نُفّذت في السنوات الأخيرة، لكن قدرتها ما تزال متواضعة، ولا يعمل بعضها بكامل طاقتها.

وعلى سبيل المثال: لدى قطاع الكهرباء في سوريا محطة طاقة شمسية في مدينة حسياء الصناعية، بطاقة تبلغ 60 ميغاواط، ولكنها تعمل بقدرة إنتاجية تصل إلى 30 ميغاواط فقط.

وهناك كذلك محطة طاقة شمسية كهروضوئية في مدينة عدرا الصناعية تنتج 10 ميغاواط من إجمالي قدرة مخططة تبلغ 90 ميغاواط، وفقاً لما يرصده الإنفوغرافيك الآتي:

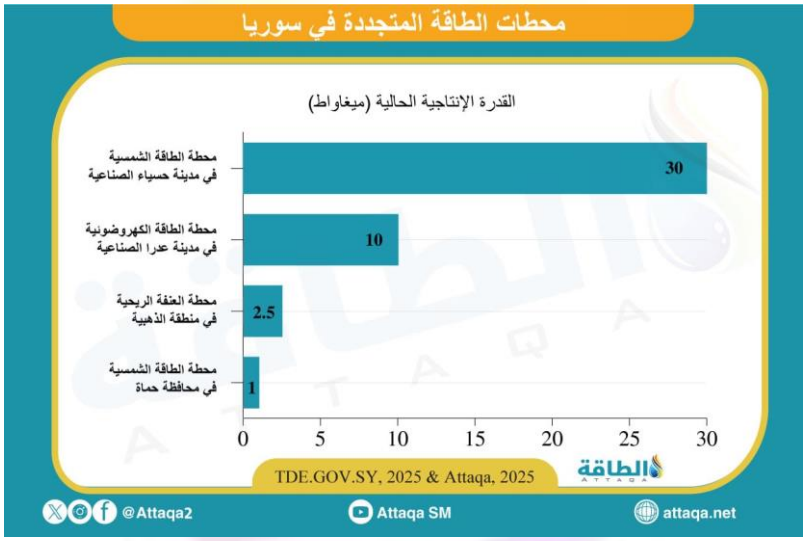

مزيج توليد الكهرباء في سوريا

حسب أحدث البيانات المتاحة لدى وحدة أبحاث الطاقة، تتكوّن غالبية مزيج توليد الكهرباء في سوريا من الوقود الأحفوري بنسبة تقترب من 96%.

وتنقسم إلى النفط (المازوت والفيول)، بنسبة تتجاوز 57%، ويليه الغاز الطبيعي بحصة أكثر من 38%، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية.

وهذا ما أكده المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية، في حواره مع منصة الطاقة، أن الغاز الطبيعي والمازوت والفيول هي المصادر الأساسية لتشغيل المحطات الحرارية والغازية.

ومع ذلك يحصل قطاع الكهرباء في سوريا على ما بين 6 و6.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، وهو أقل من الكمية التي تحتاج إليها محطات توليد الكهرباء، والبالغة 23 مليون متر مكعب يومياً.

وفي مقابل ذلك، تبلغ حصة محطات الطاقة الكهرومائية من مزيج توليد الكهرباء في سوريا نحو 4%، تليها مشروعات الطاقة المتجددة بنسبة أقل من 1%.

وتحصل البلاد على الطاقة الكهرومائية من السدود الآتية:

سد الطبقة 880 :ميغاواط.

سد تشرين 630 :ميغاواط.

سد البعث 81 :ميغاواط.

وهذه المحطات خارج الشبكة السورية الحلقية في الوقت الحالي، وتغذّي المنطقة الشرقية من البلاد، والواقعة تحت سيطرة قوات قسد.

ويوضح الإنفوغرافيك الآتي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- أبرز الأرقام الحالية عن قطاع الكهرباء في سوريا:

عوائق أمام الحلول المؤقتة

يُعد حجم الضرر الهائل الذي طال البنية التحتية لقطاع الكهرباء في سوريا خلال سنوات الحرب، أحد العوائق الرئيسة أمام تنفيذ أي حلول سريعة ومؤقتة لمشكلة الظلام الدامس الذي تعاني منه البلاد.

ورغم إعلان اعتزام تركيا وقطر -منذ سقوط النظام السابق- إرسال سفينتَيْن لتوليد الكهرباء لتوليد 800 ميغاواط، فإنه لا يوجد أي اتفاق حتى الوقت الراهن لتطبيق هذا الحل المؤقت، وسط عمل مؤسسة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية على تجهيز خطوط النقل الرئيسة وطرق ربطها بالشبكة الكهربائية.

كما تسبّبت الأعطال الكبيرة التي يعانيها خط الربط الكهربائي بين سوريا والأردن في عدم استفادة البلاد من الحصول على نحو 400 كيلو فولت، رغم تأكيد الأردن استعداده لتزويد دمشق بالتيار.

يُشار إلى أن قطر أعلنت -مؤخراً- توفير نحو مليوني متر مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد ما يعادل 400 ميغاواط عبر الأراضي الأردنية، لتشغيل محطات توليد الكهرباء في سوريا، ما يُسهم في تحسين التغذية الكهربائية اليومية.

https://attaqa.net/2025/03/20/%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-%d8%aa%d8%b1%d8%b5%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b2/

10 - قطاع الكهرباء في سوريا يحتاج 40 مليار دولار.. ودولتان عربيتان في مقدمة الداعمين (حوار)

أجرى الحوار - عبدالرحمن صلاح، 18-03-2025

المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي

يعاني قطاع الكهرباء في سوريا من تهالك البنية التحتية، سواء في خطوط النقل أو التوزيع، إلى جانب محطات الكهرباء التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وعاجلة.

وتتطلع سوريا في عهدها الجديد بعد سقوط نظام بشار الأسد، إلى جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، خاصة في قطاع الطاقة، وتحديداً الكهرباء.

وفي حوار مع منصة المتخصصة (الصادرة من واشنطن) يكشف المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية، المهندس خالد أبودي، التفاصيل كافةً للتطورات الأخيرة بقطاع الكهرباء.

ويتحدث "أبودي" عن أبرز الدول الداعمة لتطوير قطاع الكهرباء في سوريا، إلى جانب أهم الخطط للتغلب على العجز في توليد الكهرباء، فضلاً عن أرقام وإحصاءات حصرية تخصّ هذا القطاع الحيوي.

وإلى نص الحوار..

ما هو الوضع الحالي لقطاع الكهرباء السوري بعد سقوط النظام البائد؟

الوضع الحالي لقطاع الكهرباء السوري بعد سقوط النظام البائد يواجه تحديات كبيرة، ولكنه يشهد جهوداً لتحسينه.

أولاً، التحديات الحالية:

القدرة الإنتاجية الحالية لا تتجاوز 1300 ميغاواط، بينما تحتاج البلاد إلى نحو 6500 ميغاواط لتلبية الطلب الكامل.

تعرضت محطات التوليد وخطوط النقل لأضرار جسيمة، وإهمال ممنهج من النظام البائد خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى خروج بعضها عن الخدمة.

صعوبة تأمين قطع الغيار والتمويل اللازم للصيانة بسبب العقوبات الاقتصادية.

ثانياً، التحسينات الجارية:

نعمل في وزارة الكهرباء على إعادة تأهيل محطات التوليد وخطوط النقل المتضررة، مع التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية إلى 4 آلاف ميغاواط في المدى القصير.

تحسين عدالة توزيع الكهرباء بين المناطق، وتقليل ساعات التقنين في بعض المناطق الحيوية.

التعاون مع دول عربية ودولية لتوفير الدعم المالي والتقني لإعادة بناء القطاع الكهربائي.

ثالثاً، الخطط المستقبلية:

توفير الكهرباء على مدار 24 ساعة في المستقبل، مع الحاجة إلى استثمارات تُقدَّر بـ40 مليار دولار لإعادة بناء القطاع بالكامل.

إدخال استثمارات خاصة في قطاع الكهرباء والطاقة لتسريع عملية التعافي.

ما هي مصادر توليد الكهرباء في سوريا، وهل هناك أيّ اعتماد على الفحم؟

مصادر توليد الكهرباء في سوريا تعتمد بشكل رئيس على الوقود الأحفوري (الفيول والغاز الطبيعي) والطاقة الكهرومائية، مع استثمارات محدودة في الطاقة المتجددة.

-1الوقود الأحفوري:

-الغاز الطبيعي والوقود السائل (المازوت والفيول) هما المصدران الأساسيان لتشغيل المحطات الحرارية والغازية.

-يُوفَّر نحو 6 – 6.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، وهو أقل من حجم الطلب البالغ 23 مليون متر مكعب.

-2الطاقة الكهرومائية:

تعتمد سوريا على السدود لتوليد الكهرباء، مثل سد الطبقة (880 ميغاواط)، وسد تشرين (630 ميغاواط)، وسد البعث (81 ميغاواط)، وهي حالياً خارج الشبكة السورية الحلقية، ويبقى إنتاج هذه السدود يغذي المنطقة الشرقية من البلاد، التي تقع تحت سيطرة قوات قسد (قوات سوريا الديمقراطية).

-3الطاقة المتجددة:

هناك استثمارات محدودة في الطاقة الشمسية والرياح، مثل محطة الطاقة الشمسية في حسياء الصناعية، ومشروع الطاقة الكهروضوئية في عدرا الصناعية.

-4الفحم:

لا يوجد اعتماد كبير على الفحم بتوليد الكهرباء في سوريا، ومع ذلك، كانت هناك دراسات سابقة لاستعمال فحم الكوك في توليد الطاقة، لكن لم تُنَفَّذ بشكل واسع النطاق.

جانب من محاولات إصلاح إحدى شبكات الكهرباء في اللاذقية - الصورة من وزارة الكهرباء

في السابع من يناير/كانون الثاني الماضي، صرّحتم بأن سفينتين لتوليد الكهرباء من تركيا وقطر قادمتان إلى سوريا خلال أيام.. لماذا لم تصلا حتى الآن؟

نحن في مؤسسة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية نعمل على إجراء جميع التجهيزات لجميع الحلول المقترحة، ونعمل الآن على تجهيز خطوط النقل الرئيسة وطرق ربطها بالشبكة الكهربائية، حتى نكون جاهزين وقت بدء العمل في هذا الحل.

وحتى الآن لا يوجد أيّ اتفاق حول تطبيق هذا الحل (سفن الكهرباء التركية والقطرية)، وأيضاً نعمل على تجهيز متطلبات الحلول الأخرى المقترحة.

هل سوريا مستعدة للربط الكهربائي مع الأردن، خاصة أن وزير الطاقة الأردني سبق أن صرّح باستعداد بلاده لذلك؟

مشروع الربط الكهربائي بين سوريا والأردن يلقى اهتماماً كبيراً من الجانبين، ولكن خط الربط الرئيس 400 كيلوفولت يعاني من أعطال كبيرة، وبحاجة إلى إعادة تأهيل، وهذا ما سوف تعمل عليه المؤسسة خلال المدة المقبلة، لنكون جاهزين للربط، أو حتى استعمال الخط عبوراً لتزويد الكهرباء إلى دولة لبنان.

وقد صرّح وزير الطاقة الأردني سابقاً بأن البنية التحتية الأردنية جاهزة تماماً لتزويدنا بالكهرباء، بمجرد أن يكون خط الربط فعّالاً، ومع ذلك، فإننا نحتاج إلى مدة قد تصل لنحو 6 أشهر لإجراء الصيانة اللازمة وإعادة تأهيل خط الجهد شمال عمان دير علي.

ماذا عن إمكان الربط الكهربائي مع تركيا؟

الربط الكهربائي مع تركيا يُعدّ مشروعاً ذا أهمية إستراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة.

وهناك جهود سابقة لدراسة هذا المشروع، حيث وُقِّعَت اتفاقيات مبدئية في التسعينيات لتقوية شبكة النقل السورية وربطها بالشبكة التركية، ومع ذلك، فإن تنفيذ المشروع تأثَّر بالظروف السياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد خلال السنوات الماضية.

وخط الربط الرئيس بحاجة إلى إعادة تأهيل ومدة تصل الى 6 أشهر، وأيضاً يحتاج إلى توفر المواد اللازمة من أجل إعادة التأهيل.

هذا الربط يمكن أن يسهم بتحسين استقرار الشبكة الكهربائية في سوريا، وتلبية جزء من الطلب المتزايد على الكهرباء.

كم يبلغ حجم الضرر الذي نال من البنية التحتية لقطاع الكهرباء في سوريا؟

حجم الضرر الذي لحق بالبنية التحتية لقطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية يعدّ هائلاً، حيث دُمِّرَ عدد كبير من محطات التحويل بالكامل، بالإضافة إلى خروج عدد من خطوط التوتر العالي عن الخدمة.

كما تعرض العديد من المحطات لعمليات نهب وسرقة من قبل مليشيات تابعة للنظام البائد.

إن إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية تتطلب استثمارات ضخمة وخططاً طويلة الأمد لتحسين البنية التحتية وضمان استدامة الشبكة الكهربائية، وهذا ما نعمل عليه في وزارة الكهرباء.

كم عدد المحطات التي تحتاجون إليها، وحجم الاستثمارات المطلوبة؟

حالياً، لدينا نحو 14 محطة توليد كهرباء، منها 3 محطات كهرومائية ضمن مناطق تسيطر عليها قوات قسد، و11 محطة تعتمد على الغاز الطبيعي والوقود السائل. ومع ذلك، ولتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، نحتاج إلى بناء المزيد من المحطات (4 محطات جديدة بقدرة إنتاجية تصل إلى نحو 5 آلاف ميغاواط).

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات المطلوبة، فإن إعادة تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية وبناء محطات جديدة يتطلب استثمارات ضخمة تُقدَّر بنحو 40 مليار دولار.

هذه الاستثمارات تشمل الآتي:

إعادة تأهيل المحطات المتضررة.

بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

إعادة تأهيل وتحديث شبكات النقل والتوزيع.

إدخال تقنيات حديثة لتحسين كفاءة الإنتاج.

هل هناك دول عربية أبدت رغبتها في دعم قطاع الكهرباء السوري، سواء بتقديم الخبرات أو الاستثمار؟

نعم، هناك دول عربية أبدت رغبتها في دعم قطاع الكهرباء السوري، سواء من خلال تقديم الخبرات أو الاستثمار. منها، قطر والأردن؛ فقد أعلنت قطر مبادرة لدعم البنية التحتية لقطاع الكهرباء في سوريا، تشمل تزويد البلاد بإمدادات كهربائية عبر الأردن، وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين استقرار الشبكة الكهربائية وتوفير الكهرباء.

قطر عملت أيضاً على تقديم الغاز الطبيعي (مليونَي متر مكعب لتوليد ما يعادل 400 ميغاواط) عبر الأراضي الأردنية لتشغيل محطات توليد الكهرباء في سوريا، مما يسهم في تحسين التغذية الكهربائية اليومية.

بينما أبدى الأردن استعداده لتزويدنا بالكهرباء عبر شبكات النقل الدولية بمجرد استكمال الإصلاحات الفنية اللازمة داخل سوريا.

جانب من لقاء وزير الكهرباء عمر شقروق بالسفير القطري لدى دمشق في محطة دير علي، لإعلان المبادرة القطرية لدعم الشبكة الكهربائية السورية - الصورة من الوزارة

ما حجم انتشار محطات الطاقة المتجددة؟، وكم يبلغ حجم إنتاجها؟

حالياً، نعتمد بشكل محدود على محطات الطاقة المتجددة، مع وجود بعض المشاريع الصغيرة التي نُفِّذَت في السنوات الأخيرة، كالتالي:

محطة الطاقة الشمسية في مدينة حسياء الصناعية: تعمل بقدرة إنتاجية تصل إلى 30 ميغاواط من إجمالي قدرة مخططة تبلغ 60 ميغاواط.

مشروع الطاقة الكهروضوئية في مدينة عدرا الصناعية: ينتج حالياً نحو 10 ميغاواط من إجمالي قدرة مخططة تبلغ ٩٠ ميغاواط.

العنفة الريحية في منطقة الذهبية: تعمل بطاقة إنتاجية تبلغ 2.5 ميغاواط.

محطة الطاقة الشمسية في محافظة حماة: بقدرة إنتاجية صغيرة تبلغ 1 ميغاواط.

عموماً، يبقى حجم إنتاج الطاقة المتجددة لدينا منخفضاً جداً مقارنة بالطلب الكلي على الكهرباء، حيث لا تتجاوز مساهمتها نسبة صغيرة من إجمالي الإنتاج.

هناك حاجة ماسّة إلى استثمارات أكبر في هذا المجال، لتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح، وقد أعلنّا رغبتنا في إنشاء محطات الطاقة الشمسية لزيادة التوليد بالطاقات المتجددة.

هل يمكن دعم المواطنين في تركيب الألواح الشمسية من خلال قروض ميسّرة؟

يعدّ خيار دعم المواطنين في تركيب الألواح الشمسية من خلال تقديم قروض ميسّرة أمراً مهماً، ولكن الدولة الآن في هذه المرحلة غير قادرة على تمويل هذه القروض، ونحن مطّلعون على مبادرات مشابهة في بعض الدول، على سبيل المثال:

قروض بدون فوائد

بعض الحكومات والبنوك تقدّم قروضاً دون فوائد لدعم المواطنين بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في منازلهم، هذه القروض تُسدَّد عى مدى سنوات طويلة لتخفيف العبء المالي.

برامج تمويل حكومية:

بعض الدول تطلق برامج تمويل حكومية مخصصة لدعم الطاقة المتجددة، حيث يُقَدَّم دعم مالي مباشر أو تخفيضات على تكلفة تركيب الألواح الشمسية.

شراكات مع البنوك:

التعاون بين وزارات الكهرباء والبنوك لتوفير باقات تمويلية ميسّرة تشمل تقسيط تكلفة الألواح الشمسية على مُدَد طويلة.

نافذة إلكترونية للتقديم:

في بعض الحالات، تُطلَق منصات إلكترونية تتيح للمواطنين التقديم للحصول على قروض لتركيب الألواح الشمسية، مع توفير إرشادات حول المواصفات المطلوبة.

إن مثل هذه المبادرات تسهم في تقليل الاعتماد على الشبكة الكهربائية التقليدية، وتخفيض فواتير الكهرباء، وتعزز من استعمال الطاقة النظيفة.

https://attaqa.net/2025/03/18/%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%8a%d8%ad%d8%aa%d8%a7%d8%ac-40-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%af%d9%88/#google_vignette

11 - حصري - سوريا تعلن موقفها من استيراد النفط السعودي وتفعيل خط الأنابيب العراقي

عبدالرحمن صلاح، 13-03-2025

أعلنت سوريا موقفها بوضوح من استيراد شحنات نفط خام من العراق أو السعودية، في إطار العلاقات التي تبنيها الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع.

كما أوضحت موقفها من إمكان تفعيل خط أنابيب النفط الخام الذي يربط بينها وبين العراق، والاستيراد من خلاله في الوقت القريب.

جاء ذلك حسب تصريحات أدلى بها مدير العلاقات العامة في وزارة النفط والثروات المعدنية (المخوّل بالحديث لوسائل الإعلام) أحمد سليمان، إلى منصة الطاقة المتخصصة، الصادرة من واشنطن.

وبسؤاله عن وجود مفاوضات لاستيراد النفط الخام من العراق أو السعودية، أجاب بأنه "حالياً لا يوجد مفاوضات.. ووزارة النفط تستورد النفط الخام عن طريق إعلان مناقصات للحصول على أفضل الخيارات، لضمان إمدادات موثوقة وضمن الشروط العقدية."

وأوضح أن وزارة النفط والثروة المعدنية أعلنت مناقصات لتوريد النفط الخام الخفيف والثقيل ومشتقات نفطية مثل البنزين والمازوت والفيول والغاز المنزلي، وتمّت الإجراءات العقدية مع الشركات التي رست عليها المناقصات، وتجري التوريدات وفق شروط العقود والمُدد المتفق عليها.

وأضاف أن مكتب تسويق النفط في وزارة النفط تلقّى عدّة عروض في مناقصة النفط الخام الأخيرة، "وبعد تقييم العروض، اختيرَت الشركات التي ستقوم بالتوريد وفقاً للمواصفات والشروط المطلوبة."

خط أنابيب النفط العراقي السوري

بسؤاله عن مستقبل خط أنابيب النفط العراقي السوري، ومدى تفعيله لاستيراد الخام وتشغيل المصافي المتوقفة، أكد أحمد سليمان أن "الخط العراقي السوري بحاجة إلى تأهيل، وحتى الآن لم يجرِ التعاطي مع هذا الموضوع."

يتطابق ذلك مع تصريحات كانت قد انفردت بها منصة الطاقة المتخصصة، مفادها أن الجانبين العراقي والسوري لم يناقشا تفعيل خط الأنابيب المشترك، وأنه خارج اهتمام البلدين في الوقت الراهن.

ويحتاج الخط إلى استثمارات كبيرة لإعادة تأهيله، خاصة في الجزء السوري، جراء الحرب المستمرة في البلد منذ عام 2011، التي أثّرت كثيراً في البنية التحتية لقطاع الطاقة، وتسبّبت في تدمير كبير.

وبسؤال مدير العلاقات العامة في وزارة النفط السورية أحمد سليمان عن حجم الاستثمارات المطلوبة لإعادة ترميم البنية التحتية لقطاع النفط والغاز، أوضح أن إعادة ترميم البنية التحتية لقطاع النفط والغاز تتطلب استثمارات كبيرة، وتعمل وزارة النفط على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

وفي السياق نفسه، أوضح أن هناك عدّة حقول نفطية وغازية تعمل الوزارة على إعادة تأهيلها، متوقعاً أن تبدأ الإنتاج من جديد خلال المدة القريبة المقبلة، مما سيسهم في تعزيز الإنتاج الوطني.

https://attaqa.net/2025/03/13/%d8%ad%d8%b5%d8%b1%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%86-%d9%85%d9%88%d9%82%d9%81%d9%87%d8%a7-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81/

12 - سفن الكهرباء القطرية والتركية لن تصل سوريا قريباً (خاص)

خاص – الطاقة، 17-03-2025

محطة كهرباء غائمة تابعة لشركة كارباورشيب التركية- الصورة من موقع الشركة

من غير المرتقب أن تصل سفن الكهرباء القطرية والتركية إلى سوريا في وقت قريب، على الرغم من مرور ما يزيد على شهرين منذ إعلان تجهيزها للوصول إلى البلد الذي يشهد أزمة كبيرة في قطاع الطاقة.

وكشفت مصادر، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أن السفن التي سبق إعلانها، لن تصل إلى سوريا قريباً، وهو ما يجعل البلاد تبحث عن مصادر للإمدادات تقوم على الحلول الممكنة والقريبة.

وفي هذا الصدد، يوضح المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية، المهندس خالد أبو دي، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء تعمل على إجراء جميع التجهيزات لجميع الحلول المقترحة لحل أزمة الكهرباء في البلاد.

وأضاف: "نعمل الآن على تجهيز خطوط النقل الرئيسة وطرق ربطها بالشبكة الكهربائية حتى نكون جاهزين وقت بدء العمل في هذا الحل.. وحتى الآن لا يوجد أيّ اتفاق حول تطبيق حل سفن الكهرباء التركية والقطرية، كما نعمل على تجهيز متطلبات الحلول الأخرى المقترحة."

سفن الكهرباء القطرية والتركية إلى سوريا

يقول المهندس خالد أبو دي، إن حل سفن الكهرباء القطرية والتركية إلى سوريا لن يكون قريباً، نظراً لعدم وجود أيّ اتفاقات حول تطبيق هذا الحل في الوقت الحالي.

ورداً على سؤال من منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) حول عدد محطات توليد الكهرباء التي تحتاج سوريا إليها في الوقت الحالي، وحجم الاستثمارات المطلوبة، قال، إن بلاده لديها حالياً نحو 14 محطة لتوليد الكهرباء.

وأضاف: "منها 3 محطات كهرومائية ضمن مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، و11 محطة تعتمد على الغاز الطبيعي والوقود السائل، ومع ذلك، ولتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، نحتاج إلى بناء المزيد من المحطات."

وأوضح أن هناك حاجة إلى بناء 4 محطات جديدة لتوليد الكهرباء في سوريا، بقدرة إنتاجية تصل الى نحو 5 آلاف ميغاواط، أمّا بالنسبة لحجم الاستثمارات المطلوبة، فإن إعادة تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية وبناء محطات جديدة يتطلب استثمارات ضخمة تُقدَّر بنحو 40 مليار دولار.

المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي

وتتضمن هذه الاستثمارات، وفق المهندس خالد أبو دي، إعادة تأهيل المحطات المتضررة، وبناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وإعادة تأهيل وتحديث شبكات النقل والتوزيع، وإدخال تقنيات حديثة لتحسين كفاءة الإنتاج.

وصول سفن الكهرباء القطرية والتركية

تشير المصادر الخاصة إلى تأجيل وصول سفن الكهرباء القطرية والتركية لأجل غير معلوم، بناءً على عدم التوصل إلى اتفاق بشأنها حتى الآن، على الرغم من أن الإدارة السورية الجديدة سبق أن أعلنت في يناير/كانون الثاني الماضي 2025 اتجاهها للاعتماد على سفن الكهرباء العائمة لحل أزمة الطاقة في البلاد.

وكان المدير العام للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء في سوريا، المهندس خالد أبو دي، قد صرّح بأن أن سفينتين لتوليد الكهرباء من تركيا وقطر قادمتان إلى سوريا خلال أيام، مشيراً إلى أن سفن الكهرباء القطرية والتركية تولّد 800 ميغاواط، أي نصف ما يُوَلَّد حالياً في سوريا.

محطة كهرباء عائمة تابعة لشركة كارباورشيب التركية- الصورة من موقع الشركة

في الوقت نفسه، كانت شركة كارباورشيب التركية، المالكة لأسطول من محطات الكهرباء العائمة المنتشرة حول العالم، قد أعلنت أن محطات الشركة تُعدّ أحد البدائل العديدة التي يجري تقييمها لتوفير الكهرباء في سوريا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

كما أعلنت الشركة وجود محادثات بين أنقرة ودمشق لتقييم بدائل دعم قطاع الكهرباء السوري، لا سيما أن "كارباور شيب"، التابعة لشركة كارادينيز القابضة الكهرباء، تنتج في أكثر من 12 دولة في أفريقيا وأميركا الجنوبية، من خلال سفنها الراسية في موانيها.

وبحسب أبو دي، فإن المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء كانت قد بدأت العمل لتأمين خطوط نقل لاستقبال التيار الكهربائي من مكان رسو السفينتين، إذ ستمدّ خطوط نقل الكهرباء من موقع سفن الكهرباء القطرية والتركية قبالة سواحل البلاد إلى أقرب محطة تحويل، للتوصيل على الشبكة الكهربائية.

https://attaqa.net/2025/03/17/%D8%B3%D9%81%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D8%B3/

13 - قطاع الكهرباء في سوريا يتلقى دعماً جديداً.. هل تُغير تركيا المشهد المأزوم؟ (تقرير)

سامر أبووردة، 09-05-2025

وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار ونظيره السوري محمد البشير - الصورة من حساب وزير الطاقة السوري في منصة "إكس"

في ظل النقص الحاد الذي يعانيه قطاع الكهرباء في سوريا، أعلنت أنقرة خطوة جديدة قد تسهم في تغيير معادلة الطاقة بالبلاد، عبر تزويدها يومياً بـ6 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي، في إطار خطة لدعم تشغيل محطات التوليد، وعلى رأسها محطة حلب.

وتعد هذه المبادرة التركية تطوراً لافتاً في سياق العلاقات الإقليمية؛ إذ يأتي تزويد سوريا بالغاز والكهرباء من تركيا خلال وقت يشهد ضغوطاً متزايدة على البنى التحتية الكهربائية السورية، التي تعرضت لأضرار جسيمة بسبب الحرب.

وبحسب تصريحات لوزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار، تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن الخط الممتد من ولاية كلّس التركية إلى مدينة حلب جاهز، مشيراً إلى أن تركيا بدأت بالفعل تزويد شمال سوريا بنحو 200 ميغاواط من الكهرباء، إلى جانب الاستعداد لبدء ضخ الغاز خلال 3 أشهر.

من جانبه، أكد وزير الطاقة السوري محمد البشير، في منشور على منصة "إكس"، الاتفاق مع تركيا على ضخ الغاز الطبيعي إلى سوريا، موضحاً أن ذلك سيسهم مباشرة في تحسين واقع الطاقة وزيادة ساعات تشغيل الكهرباء في سوريا، التي تعاني حالياً فجوة حادة في الوقود اللازم لتوليد الطاقة.

احتياجات قطاع الكهرباء في سوريا

أوضح الوزير التركي أن الغاز المُصدّر سيُستعمل تحديداً في محطة التوليد بحلب، التي تخضع حالياً لعمليات صيانة وتطوير، ضمن جهود موسعة لإعادة تأهيل البنية التحتية الكهربائية السورية.

ولفت إلى أن الحكومة التركية ترى في هذه الخطوة مساهمة بإعادة الحياة إلى طبيعتها في سوريا، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة.

لكن، وعلى الرغم من الخطوة التركية، فإن المعطيات الرسمية تشير إلى أن حجم الاحتياجات اليومية من الغاز لتشغيل محطات الكهرباء في سوريا يبلغ نحو 23 مليون متر مكعب، في حين لا يتوافر منها سوى 6 ملايين متر مكعب حالياً.

وعلى ذلك، فإن الكمية التركية تغطي فقط جزءاً من العجز اليومي، خلال وقت لا تزال فيه البلاد بحاجة إلى دعم إضافي من مصادر متنوعة.

البنى التحتية لقطاع الكهرباء السوري

شهد قطاع الكهرباء في سوريا دماراً واسعاً طيلة 13 عاماً من الحرب؛ ما تسبب في تعطل عدد كبير من المحطات وخطوط النقل، وتراجع الطاقة الإنتاجية إلى نحو 1700 ميغاواط فقط، من أصل 5000 ميغاواط ممكن توليدها في حال توفر الوقود اللازم، بحسب تصريحات مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء المهندس عمر البريجاوي.

وتُنفّذ المؤسسة خلال الوقت الحالي مجموعة من مشروعات الصيانة في عدة محطات رئيسة، من بينها المجموعة البخارية الرابعة في بانياس، والثالثة في الزارة، والخامسة بمحطة حلب، فضلاً عن المجموعة الغازية الثانية بمحطة الناصرية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الإنتاج تدريجياً، لتلبية الطلب المتصاعد خلال الصيف المقبل.

كما كشف البريجاوي عن خطط مستقبلية تتضمن استكمال مشروعات كبرى مثل محطة توليد اللاذقية (526 ميغاواط) والمربع الثاني من محطة دير علي (750 ميغاواط)، إلى جانب إعادة تأهيل محطة توليد حلب (600 ميغاواط)، والتوسع ببناء محطات جديدة.

مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء في سوريا المهندس عمر البريجاوي - أرشيفية

منحة الغاز القطرية

رغم منحة الغاز القطرية التي تغطّي حالياً مليوني متر مكعب يومياً، فإن إجمالي المتوافر لا يزال أقل بكثير من المطلوب.

وتعتمد وزارة الطاقة السورية على مزيج من الغاز الطبيعي والفيول الثقيل، في وقت تشير فيه الإحصاءات إلى توفر 3000 طن فقط من أصل 7000 طن مطلوبة يومياً من الفيول.

في هذا السياق، قال مدير مؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي، في حوار خاص أجرته معه منصة الطاقة المتخصصة، إن منظومة التوليد تعتمد بصورة شبه كاملة على الوقود الأحفوري، في ظل استثمارات محدودة جداً بقطاع الطاقة المتجددة.

كما أشار إلى أن الطاقة الكهرومائية تُشكّل نسبة صغيرة من مزيج الكهرباء، ولا يمكن التعويل عليها لتغطية العجز الحاصل.

المدير العام لمؤسسة النقل والتوزيع بوزارة الكهرباء السورية المهندس خالد أبودي

هل تغير تركيا المعادلة؟

الدعم التركي الأخير، وإن كان محدوداً قياساً بحجم الاحتياجات الكلية، إلا أنه يحمل دلالات إستراتيجية تتجاوز مجرد تزويد سوريا بالغاز، فالربط الطاقوي عبر الحدود، وإن جاء بدوافع اقتصادية وإنسانية، قد يؤسس لتحولات سياسية مستقبلية في خريطة الإقليم.

ويبدو أن الكهرباء في سوريا بدأت تدخل مرحلة جديدة من التفاعلات الإقليمية، إذ تتحول من أزمة داخلية إلى ورقة تعاون أو تنافس محتملة بين الدول المجاورة.

جانب من محاولات إصلاح إحدى شبكات الكهرباء في اللاذقية - الصورة من وزارة الكهرباء

وبينما تسعى الحكومة السورية لإعادة تأهيل المحطات ورفع الإنتاجية إلى 4000 ميغاواط خلال العام المقبل، يظل نجاح هذا الهدف رهيناً بقدرتها على تأمين مصادر مستدامة للوقود، وتحديث البنى التحتية المنهكة.

وفي ظل الظروف الراهنة، تبقى الكهرباء في سوريا أحد أبرز التحديات التي تواجه السلطات الجديدة، والمجتمع الدولي على حد سواء، في جهود إعادة الإعمار، وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي للسكان.

https://attaqa.net/2025/05/09/%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%8a%d8%aa%d9%84%d9%82%d9%89-%d8%af%d8%b9%d9%85%d9%8b%d8%a7-%d8%ac%d8%af%d9%8a/

14 - أفريقيا تقود اكتشافات النفط والغاز في العالم (تقرير) خلال سبتمبر 2025

وحدة أبحاث الطاقة - أحمد شوقي، 19-11-2025

ارتفعت أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية على أساس سنوي، خلال سبتمبر/أيلول 2025، بقيادة أفريقيا، بحسب تقرير حديث، حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

وبلغت أحجام الغاز والسوائل النفطية المكتشفة عالمياً 235 مليون برميل نفط مكافئ، ارتفاعاً بنسبة تتجاوز 260% من مستوى 65 مليون برميل نفط مكافئ المسجّل سبتمبر/أيلول عام 2024.

ورغم ذلك، فإن أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية ظلّت منخفضة بصورة حادة عند المقارنة مع الرقم المسجل في أغسطس/آب الماضي عند 1.4 مليار برميل نفط مكافئ، وهو أعلى مستوى مسجل في السنوات الـ4 الأخيرة على الأقل.

وخلال الأشهر الـ9 الأولى من العام الجاري، بلغت أحجام الاكتشافات النفطية والغازية 4.1 مليار برميل نفط مكافئ، مقابل أكثر من 5.2 مليار برميل في المدّة نفسها من عام 2024.

أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية في سبتمبر 2025

استحوذ الغاز الطبيعي على 63%، ما يعادل 25 مليار متر مكعب، من أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية في سبتمبر/أيلول 2025، في حين بلغت حصة النفط 37% (87 مليار برميل). أمّا على صعيد إجمالي الأشهر الـ9 الأولى من 2025، فقد تفوّق النفط باستحواذه على 59% من إجمالي الأحجام المكتَشفة، بحسب التقرير الشهري الصادر -حديثاً- عن منتدى الدول المصدِّرة للغاز.

وشهد شهر سبتمبر/أيلول الماضي 4 اكتشافات جديدة للنفط والغاز؛ منها 3 في الحقول البحرية، مقابل إجمالي 8 اكتشافات في أغسطس/آب 2025.

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية شهرياً بين عامي 2022 و2025:

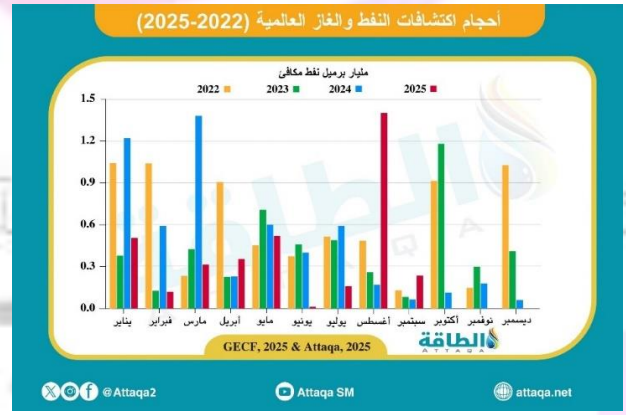

ومن حيث التوزيع الإقليمي، شكّلت أفريقيا نحو 68% من أحجام اكتشافات النفط والغاز خلال سبتمبر/أيلول الماضي، في حين استحوذت آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا على 19% و13% على التوالي.

تطورات إنتاج الغاز الطبيعي في العالم: ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في العالم بنسبة 2.3% خلال سبتمبر/أيلول الماضي، على أساس سنوي، ليصل إلى 347 مليار متر مكعب، مع زيادة الإنتاج في كل المناطق، باستثناء أوراسيا. وبقيادة الولايات المتحدة، شكّلت أميركا الشمالية 32%، ما يعادل 111.5 مليار متر من الإنتاج العالمي، خلال سبتمبر/أيلول المنصرم، لتظلّ على رأس المناطق المنتجة، كما توضح القائمة التالية:

أميركا الشمالية.32% :

الشرق الأوسط.19% :

أوراسيا.18% :

آسيا والمحيط الهادئ.17% :

أفريقيا.6% :

أوروبا.4% :

أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي.4% :

ومنذ بداية العام الجاري حتى نهاية سبتمبر/أيلول، زاد إنتاج العالم من الغاز الطبيعي بنحو 1.6%، ليصل إلى 3.151 تريليون متر مكعب، مقارنة مع 3.101 تريليون متر مكعب خلال المدّة نفسها من عام 2024.

وهذا هو أعلى مستوى لهذه المدّة من العام خلال السنوات الـ5 الأخيرة على الأقل، وفق البيانات التاريخية المتاحة لدى وحدة أبحاث الطاقة.

ويتوقع منتدى الدول المصدّرة للغاز نمو إنتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة 1.7% في العام الجاري بأكمله، بعد تعديل هذه النسبة بالخفض عن التقديرات الأولية (1.8%)، بسبب الإنتاج الأقل من المتوقع في الشرق الأوسط.

https://attaqa.net/2025/11/19/%d8%a3%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d9%82%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%83%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%81%d9%8a/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم بحليته الجديدة

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/557

قضايا الاقتصاد السوري - أزمة الطاقة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 كانون الأول، 21 December 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 541,

Syrian economic issues - the energy crisis

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http: